وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

عنـــــــــوان الـموضـــــــوع :

الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط

دراسة مقارنة بين أزمتي 1986و2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

إعداد الطالب :
- مخلوفي عبد العالي

إشراف الدكتور:
- قليل نبيل

أعضاء لـجنـــة الـمنـاقـشـــة :

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
فيشوش حمزة	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
قليل نبيل	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
بوبعاية حسان	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

شكر وتقدير

الحمد لله و الشكر له ,الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل ,فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

لا يسعنى و أنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري و تقديري و عرفاني و امتناني إلى الأستاذ المشرف " **قليل نبيل**" الذي لم يبخل علي بإرشاداته و التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز وإتمام هذا العمل ,و كذا صبره و سعة صدره و حرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء اللجنة على قبولها مناقشة
هذه المذكرة.

و إلى كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إنارة دربي تصَويب عقلي أساتذتي الكرام
إلى كل أولائك الذين مدو يد العون والمساعدة شكرا لكم

عبد العالي مخلوفي

الإهداء

إلى الذين ترعرعت بين أحضانهما ..... إلى الذي أفتخر أن نُسبت إليهما

... إلى من نزل فيهما قرآن أعجز كل من أوتي من البلاغة والفصاحة ما أوتي ...

.... إلى من وجدت أينما بحثت ومهما قرأت ومهما نسجت أن كل ما قيل فيهما تقصير في حقهما ....

..... إلى من كلّلهما الله بالهيبة والوقار ..... إلى من علماني العطاء بدون انتظار .....

الوالدين الغاليين..... برا وإحسانا

إلى من يجري حبهم في عروقي ..... إلى إخواني وأخواتي.....حبا وتقديرا

إلى الفؤاد وقرة العين السند والمعين المعطاء البشوش السمحاء ..... زوجتي حبا واعتزازا

إلى من سبقونا وكانوا نبراسا ..... إلى من علمونا..... تقديرا وتبجيلا

إلى كل من جعل من علمه عملا يجله ..... محبي العلم .... عرفانا وامتنانا

إلى كل من وقف اليراع عاجزا أمامهم

عبد العالي مخلوفي

فهرس الدراسة

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الإشكال	
مقدمة	أ– د
الفصل الأول: تطور الاقتصاد الجزائري وقطاع النفط	**29-1**
تمهيد	**1**
المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري	**2**
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي	**2**
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري بعد التحول إلى اقتصاد السوق	**8**
المبحث الثاني: تطور قطاع النفط في الجزائري	**14**
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتطور قطاع النفط	**14**
المطلب الثاني: مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري	**24**
خلاصة	**29**
الفصل الثاني: أزمتي النفط 1986 و2014 الأسباب والتبعات على الاقتصاد الجزائري	**49-30**
تمهيد	**30**
المبحث الأول: الأزمة النفطية لسنة 1986 الأسباب والتبعات على الاقتصاد الجزائري	**31**
المطلب الأول: أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986	**31**
المطلب الثاني: تبعات أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري	**38**
المبحث الثاني: الأزمة النفطية لسنة 2014 الأسباب والتبعات على الاقتصاد الجزائري	**41**
المطلب الأول: أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014	**41**
المطلب الثاني: تبعات 2014 على الاقتصاد الجزائري	**45**
خلاصة	**49**
الفصل الثالث: عرض وتقييم الإجراءات المتخذة للحد من تبعات أزمتي 1986و 2014	**75-50**
تمهيد	**50**
المبحث الأول: عرض وتقييم الإجراءات المتخذة للحد تبعات أزمة 1986	**51**
المطلب الأول: عرض الإجراءات المتخذة للحد من تبعات أزمة 1986	**51**

المطلب الثاني: تقييم الإجراءات المتخذة للحد من تبعات أزمة 1986	**59**
المبحث الثاني: عرض و تقييم الإجراءات المتخذة للحد من تبعات أزمتي 2014	**62**
المطلب الأول: عرض الإجراءات المتخذة للحد من تبعات أزمة 2014	**62**
المطلب الثاني: تقييم الإجراءات المتخذة للحد من تبعات أزمة 2014	**67**
خلاصة	**75**
خاتمة	
المراجع	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	حجم استثمارات الدولة خلال فترة الانتظار	2
2	استثمارات المخطط الثلاثي	3
3	استثمارات المخططين الرباعيين الأول والثاني	4
4	استثمارات المخططين الخماسيين الأول والثاني	6
5	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي	9
6	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	10
7	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية	11
8	ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفط الوطني	16
9	تطور حصة سوناطراك من إنتاج النفط	16
10	تطور احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1972-1985**	18
11	تطور احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1986-2016**	22
12	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي **(PIB)** خلال الفترة **1997-2016**	24
13	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة **1971-2016**	25
14	الصادرات النفطية مقارنة بإجمالي الصادرات	26
15	تغير المؤشرات الاقتصادية بتغير عائدات النفط	28
16	تطور حصة أوبك من الإنتاج العالمي للنفط للفترة **1973-1982**	33
17	تطور سعر الصرف للفترة **2010-2017**	62
18	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة **2010-2017**	67
19	تطور مؤشري الاستهلاك العام والتضخم للفترة **2010-2017**	68

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	حجم استثمارات الدولة خلال فترة الانتظار	2
2	توزيع الاستثمارات في المخطط الثلاثي	3
3	توزيع الاستثمارات في المخططين الرباعيين الأول والثاني	5
4	توزيع الاستثمارات في المخططين الخماسيين الأول والثاني	7
5	التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المرصودة لبرنامج الانعاش الاقتصادي	9
6	التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	11
7	التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي للتنمية	12
8	تطور حصة سوناطراك من إنتاج النفط الى غاية التأميم	16
9	تطور احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1972-1985	18
10	تطور احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1986-2016.	23
11	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) مقارنة بناتج قطاع النفطي خلال الفترة (1998-2016).	24
12	تطور نمو الجباية النفطية مقارنة مع نمو الإيرادات الكلية خلال الفترة(1971-2016)	26
13	الصادرات النفطية مقارنة بالصادرات خارج قطاع النفط	27
14	تغير المؤشرات الاقتصادية بتغير عائدات النفط	28
15	تطور حصة أوبك من الإنتاج العالمي للنفط للفترة 1973-1982	33
16	تطور مستويات التضخم خلال الفترة 1977-1996	40
17	تطور سعر الصرف للفترة 2010-2017	63
18	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة 2010-2017	68
19	تطور مؤشر التضخم للفترة 2011-2017	69
20	تطور الناتج المحلي الخام للفترة 2014-2016	69

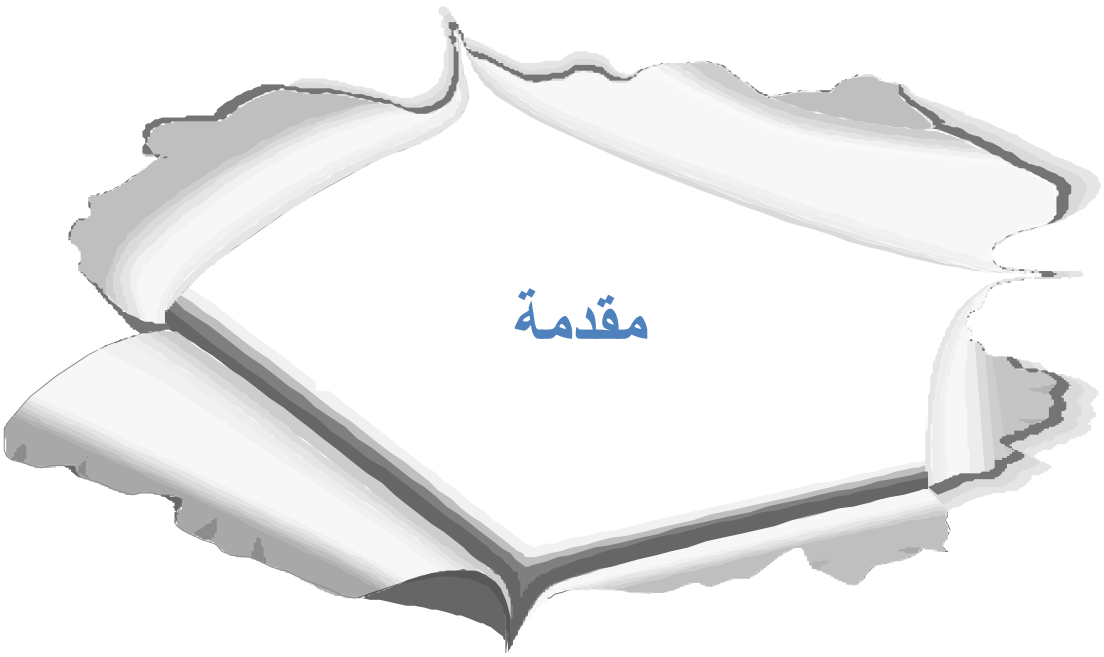
مقدمة

مقدمة

ارتبط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط ارتباطا وثيقا، فمنذ تأميم المحروقات سنة **1971** تزايدت أهمية وتأثر قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري نظرا لمساهمته الكبيرة في دفع عجلة النمو، فالنفط يعد السلعة الرئيسية المصدرة، والمصدر الرئيسي للعملة الصعبة فهو يشكل على الأقل نسبة **98%** من حجم التجارة الخارجية للجزائر و **30%** من الناتج المحلي و**60%** من إيرادات الخزينة العمومية.

التغير في أسعار النفط له تأثير كبير على إيرادات الدولة بالتالي تأثير على مخططات التنمية لأن أغلب موارد المشاريع من عائدات النفط، هذه الأخيرة عرفت اهتزازات كبيرة في ثمانينيات القرن الماضي ترتبت عنها أزمات أضرت بالاقتصاد والمجتمع الجزائري، وعليه اتخذت الدولة حزمة من الإجراءات والإصلاحات من اجل فك الارتباط بالنفط و تنويع مصادر الدخل حيث تم التفكير في فصل الاقتصاد الوطني عن حركة أسواق النفط من خلال خرق موارد خارج قطاع المحروقات.

غير أن هذه الإصلاحات لم تأتي النتائج المرجوة، فاستمر اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة و مع انتعاش أسعار النفط ابتداء من الألفية الثالثة و ارتفاع قيمة الصادرات والإيرادات العمومية وتوفر النقد الأجنبي. كان لها تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام، إذ أنه نظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان أدت إلى إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها، غير أن الأسعار ما لبثت أن انخفضن من **110** دولار سنة **2014** إلى **30** دولار مطلع **2016** ما تسبب في صدمة أخرى للاقتصاد الجزائري جعلته في وضعية صعبة، أعادت إلى الأذهان أزمة **1986**، وأظهرت مرة أخرى تأثير الأزمات النفطية على الاقتصاد الوطني ومن هنا نطرح إشكالية الدراسة كالتالي :

ما هو أداء الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط؟

ومن خلال الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية:

- ماهي الخلفية التاريخية للاقتصاد الجزائري ولقطاع النفط وما أهمية القطاع بالنسبة له؟
- فيما تتمثل أسباب أزمة أسعار النفط لسنتي **1986** و **2014** وما مدى تأثير الأزمتين على الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي الإجراءات المنتهجة من طرف السلطات لمواجهة الأزمتين وما مدى فعاليتها ؟

فرضيات الدراسة:

ولمعالجة موضوع الدراسة قمنا بوضع الفرضيات التالية :

- شهد الاقتصاد الجزائري تطورات منذ الاستقلال وتطور معه قطاع النفط الذي كان محور وأساس الاقتصاد الوطني.
- تعود أسباب أزمة أسعار النفط لسنتي **1986** و**2014** إلى زيادة المعروض من النفط على الطلب، بسبب عوامل اقتصادية وسياسية مختلفة.
- هناك إجراءات عديدة اتخذتها الجزائر عقب كل أزمة للحد من آثار أزمات النفط إلا أنها كانت محدودة الفعالية .

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- أن الموضوع يندرج في إطار التخصص و في إطار التجارة الدولية.
- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم النفط.
- دراسة وتقييم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة من اجل الحد من التبعية لقطاع النفط.

الأسباب الموضوعية:

- إبراز الوضعية الخطيرة للاقتصاد الجزائري المعتمد بشدة على الإيرادات الناتجة عن بيع سلعة وحيدة تتحكم في أسعارها عوامل دولية خارجة عن نطاق سيطرة الدولة الجزائرية.
- السعي لتوفير مادة علمية للدارسين و الباحثين، تكون ممنهجة و منسقة و مدعمة بإحصائيات حديثة تساعد في التحليل الموضوعي للإشكالية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية قطاع النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري، كما تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مخاطر الاعتماد الكلي والتبعية لقطاع النفط في ظل تحكم عوامل خارجية في تغير أسعار النفط.

أهداف الدراسة:

- إظهار تبعية الاقتصاد الوطني واعتماده على قطاع النفط كمورد رئيسي للدخل وكمحرك أساسي الاقتصاد.

- الوقوف على أسباب ازمتي **1986** و**2014** ومحاولة إظهار تأثيرهما على الاقتصاد الوطني.
- عرض وتقييم الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر للحد من أثار الأزمات النفطية ومعالجة أثارها

المنهج المستخدم في الدراسة:

استخدمنا في تناولنا لهذا البحث المنهج التاريخي لعرض تطور الاقتصاد الجزائري وقطاع النفط و الذي يساعدنا في فهم الحاضر بالعودة إلى الماضي، و المنهج الوصفي لدراسة وتحليل البيانات و المعطيات من أجل فهم أكبر للموضوع.

الدراسات السابقة:

لاشك أن لموضوع النفط أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهماتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1) مذكرة ماجستير للطالب **قويدري قوشيح بوجمعة** بعنوان: **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في للجزائر**، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف السنة الجامعية **2009/2008**، التي تطرق فيها إلى أهمية السعر البترولي لمؤطري السياسة الاقتصادية الجزائرية في بناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية، بالإضافة إلى إبراز آثار تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية، مع التطرق إلى الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب هذه الفوائض
2) مذكرة ماجستير للطالب **وحيد خير الدين** بعنوان: **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية **2013/2012** حيث عرض استراتيجية استغلال الثروة البترولية في الأسواق الدولية، وتطرق الى محددات أسعار النفط ومدى التحكم فيها، ومدى تأثر الاقتصاد العالمي بمستوى أسعار النفط، كما قام بصياغة استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر من أجل استخدام أمثل في إطار الاستغلال المستدام للطاقة.
3) أطروحة دكتوراه للطالبة **إدريس أميرة** بعنوان: **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان السنة الجامعية **2016/2015**، حيث تطرقت في دراستها الى الربط بين موضوعين في غاية الأهمية، والمتمثلين في التقلبات السعرية للنفط، وأداء السياسة المالية خلال الدورة الاقتصادية، باعتبارهما متغيرين أساسيين في الحياة الاقتصادية.

أما في دراستنا هذه سنحاول إظهار الوضعية الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، في ظل التبعية لقطاع المحروقات، والاعتماد الكبير على إيرادات قطاع النفط المتسمة بعدم الاستقرار نظرا لتأثرها بعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، وذلك من خلال التطرق إلى أثر أزمات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وبالتحديد أزمتي **1986** و **2014** في محاولة لتقييم مدى استفادة الجزائر من تجربة **1986** من خلال مقارنة الإجراءات المتخذة بعد صدمة **2014** مع تلك المتخذة في **1986** تقييم مدى فعاليتها.

محتويات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول تطور الاقتصاد الجزائري و قطاع النفط منذ الاستقلال إلى غاية **2016** هذا مع محاولة إبراز أهمية قطاع النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري، أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى أسباب ازمتي النفط لسنة **1986** وسنة **2014** حيث حاولنا حصر أسباب انهيار أسعار النفط في كلا الأزمتين مع محاولة إبراز تبعات ذلك الانهيار على الاقتصاد الجزائري، أما الفصل الثالث فحاولنا إبراز أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة والحد من تبعات ازمتي النفط مع محاولة تقييم فعالية هذه الإجراءات.

تطور الاقتصاد الجزائري وقطاع النفط

تمهيد:

سيطرت الشركات الزراعية الفرنسية إبان الفترة الاستعمارية على أخصب الأراضي وأكثرها قرباً للساحل والتي انصب الاهتمام فيها على إنتاج المحاصيل التي تتطلبها الصناعة الفرنسية، بينما هيمنت الرأسمالية الفرنسية على قطاعات التعدين والمصارف والتجارة الأمر الذي رسخ تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي.[1]

وكان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساس على الزراعة والرعي والتجارة، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي، و بعد الاستقلال ورثت فرنسا الدولة الجزائرية بعد خروجها معضلات أثرت مسارها وأداءها الاقتصادي يمكن حصرها في:

1. ترك الخزينة خاوية بعد سحب الودائع والأموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك،
2. تحطيم معظم الآلات الصناعية والزراعية نكاية في الثورة
3. تعطل الوحدات الصناعية والإدارية نتيجة رحيل الموظفين الفرنسيين و تفريغ الإدارة من الوثائق الضرورية للعمل الإداري
4. انتشار الأمية التي قدرّت سنة **1962** ب **80%**.

بعد الاستقلال عرفت الجزائر مرحلتين اقتصاديتين رئيسيتين مرحلة النظام الاقتصادي الاشتراكي ومرحلة اقتصاد السوق وفي كلتا المرحلتين استمدت الدولة بشكل شبه كلي على قطاع النفط وإيراداته في تسيير شؤون الدولة وسنتناول في هذا الفصل تطور كل من الاقتصاد الوطني و قطاع النفط.

[1] أسامة صاحب منعم، **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1930-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية المجلد4،العدد3، ص 227.

المبحث الأول : تطور الاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل منذ الاستقلال خاض خلالها عدة تحولات انتقل خلالها من النظام الاشتراكي المعتمد على التخطيط المركزي واحتكار وإشراف الدولة على كل جوانب الاقتصاد إلى النظام الرأسمالي الذي يحد من تدخلات السلطة و يعتمد على قوى السوق وفيما يلي نستعرض مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي

مرت الجزائر قبل الشروع في تطبيق النظام الاشتراكي بمرحلة سعت فيها السلطات الجزائرية إلى فك الارتباط بفرنسا مع تهيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي امتدت من **1963** إلى **1967**، ويصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة ضعف المقومات المالية، وكذا تدمير البنى التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي للدولة، فقد كانت الاستثمارات المعتمدة في هذه الفترة ضئيلة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم1: حجم استثمارات الدولة خلال فترة الانتظار **الوحدة**: مليون دينار

القطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	باقي القطاعات	المجموع
645.7	810.3	6.976.4	8432.4

المصدر: زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص61

الشكل رقم 01: حجم استثمارات الدولة خلال فترة الانتظار

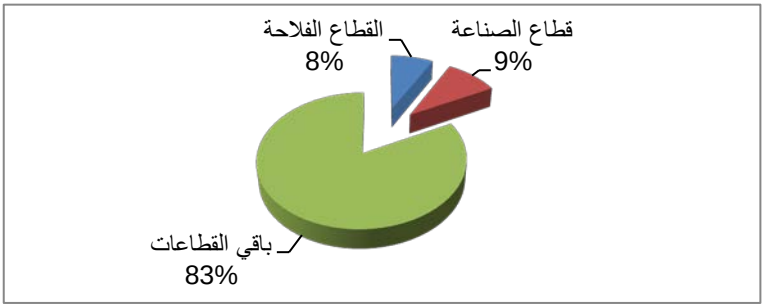

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الشكل نلاحظ تقارب في نسب الاستثمار في قطاعي الفلاحة والصناعة و يمكن تفسير ذلك أن السلطات لم تتبنى سياسة التصنيع بعد.

بعد فترة انتظار خاضت الجزائر تجربة التخطيط من خلال نظام اقتصادي اشتراكي لمدة لا يستهان بها[1]، إذ عرفت جملة المخططات التنموية مثلت جملة من المراحل الاقتصادية في ظل نظام اشتراكي:

- مرحلة التجريب (المخطط الثلاثي: **1967-1969**).
- مرحلة البناء الاقتصادي (المخططين الرباعيين الأول والثاني **1970-1977**).
- مرحلة التقييم والإصلاح (المخططين الخماسيين الأول والثاني **1980-1989**).

1. مرحلة التجريب (المخطط الثلاثي: 1967-1969).

بعد أربع سنوات من اجتماع طرابلس الذي تم من خلاله اختيار النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي حتى تكون تنمية الجزائر سريعة ومنسجمة وموجهة نحو تلبية حاجات الجميع، والذي ينتهج التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني قصد تحقيق الأهداف التنموية وبناء اقتصاد قوي شرعت الدولة في تبني وتطبيق أسلوب التخطيط عن طريق أول مخطط ثلاثي؛ إذ يعتبر أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة – وهو مخطط تجريبي قصير الأجل- انصبّ موضوعه أساسا على التّصنيع، ذلك باعتبار الإنتاج الصناعي هو محرك التنمية وهو ما يتجلى في الجدول الموالي.

الجدول رقم 2: استثمارات المخطط الثلاثي **الوحدة:** مليار دينار

القطاع	القطاع الفلاحة والري	قطاع الصناعة	القطاع الشبه منتج	الهياكل الأساسية	المجموع
الغلاف المالي	**1.62**	**5.40**	**0.46**	**1.58**	**9.06**

المصدر: العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 74.

الشكل رقم 2: توزيع الاستثمارات في المخطط الثلاثي

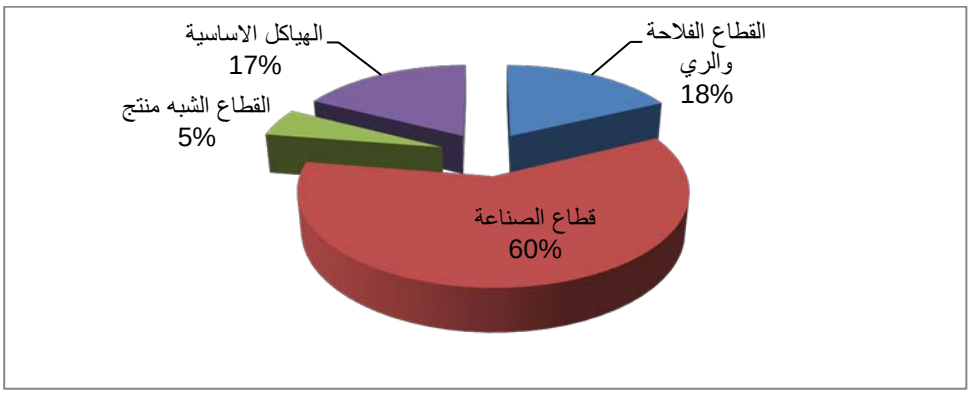

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 60

من خلال الشكل نلاحظ أن القسم الأكبر الغلاف المالي المخصص الاستثمار رصد لقطاع الصناعة الذي خصص له **60%** من الاعتمادات المالية كان نصيب قطاع المحروقات منها **42%** ويرجع ذلك إلى تبني الدولة التصنيع قاعدة لبناء الاقتصاد والاعتماد على قطاع النفط كمحرك رئيسي لعملية البناء

2. **مرحلة البناء الاقتصادي (المخططين الرباعيين الأول والثاني 1970-1977):**

بعد المخطط الثلاثي الأول، أعلنت السلطات عن مخططين رباعيين يمتدان من سنة **1970** إلى غاية **1977** وقد تم التركيز على هدفين أساسين هما[1]:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى بين عوامل التنمية الاقتصادية، لأنه في نظر الدولة أن الدول المتقدمة والنامية هي التي تعتمد على التصنيع، عكس الدول المتخلفة تعتمد على الزراعة بشكل أساسي.

و قد خصص لهذه المرحلة مبلغ مالي قدر بـ: **137.97** مليار دينار مقسمة كالتالي

- **27.75** مليار خلال المخطط الرباعي الأول
- **110.22** مليار خلال المخطط الرباعي الثاني

تم تقسيم هذه المبالغ على القطاعات وفق للجدول التالي:

الجدول رقم 3: استثمارات المخططين الرباعيين الأول والثاني **الوحدة: مليار دينار**

المخطط / القطاع	الرباعي الأول	الرباعي الثاني
	المبلغ	المبلغ
الفلاحة والري	**4.94**	**16.72**
الصناعة	**12.40**	**50.00**
المحروقات	4.57	19.50
القطاع الشبه منتج	**1.87**	**10.50**
النقل	1.14	5.27
الهياكل الأساسية	**8.54**	**33.00**
السكن	1.52	8.55
التربية والتكوين	3,31	5.95
المجموع	**27.75**	**110.22**

المصدر: العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 76-78.

[1] العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 76.

الشكل رقم 3: توزيع الاستثمارات في المخططين الرباعيين الأول والثاني

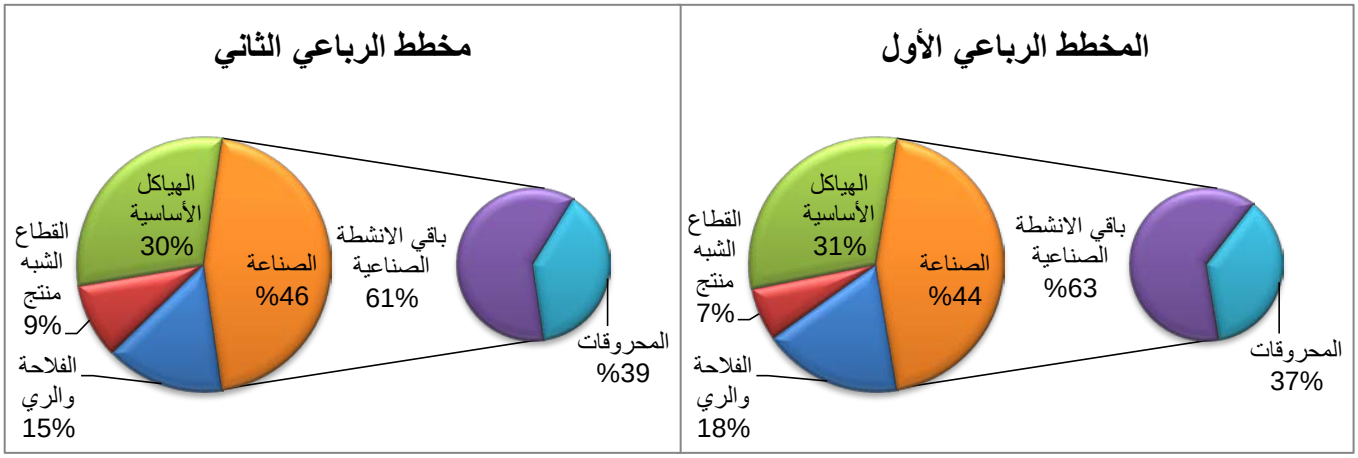

المصدر: م ن إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

حسب الشكل وكما في المخطط الثلاثي كان لقطاع الصناعة النصيب الأكبر من الاعتمادات المالية حيث مثلت في المخطط الرباعي الأول والثاني نسبة **44%** و**46%** على التوالي خصص لقطاع المحروقات ما نسبته **37%** و **39%** على التوالي في كل مخطط وهو ما يوضح رضا الدولة على نتائج نهج التصنيع والاستمرار على الاعتماد على قطاع واحد يكون المحرك بالنسبة للقطاعات الأخرى هذا القطاع هو قطاع الصناعة بما في ذلك المحروقات التي استأثرت بنصيب وافر من الاعتمادات المالية المخصصة باعتباره عصب الاقتصاد.

3. مرحلة التقييم والإصلاح (المخططين الخماسيين الأول والثاني 1980-1989).

بعد فترة سنتان من التقييم حول سير المخططات الثلاثة، قامت السلطات بوضع مجموعة من التعديلات بهدف وضع توازن قطاعي بين الصناعة والفلاحة وبقية القطاعات الأخرى، حيث تم تبني سياسة جديدة للتخطيط تختلف عن السياسة السابقة بعد ما أعيب عليها عدم التوازن في توزيع الاستثمارات، السياسة الجديدة حملت في طياتها إصلاحات و أفكار جديدة تقترب من نظرية النمو المتوازن من خلال الاعتماد على جبهة واسعة و على كل القطاعات.

برزت السياسة الإصلاحية من خلال المخططات الخماسية في الفترة **(1980- 1989)** حيث العمل على إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حسب المحاور التالية[1]:

- إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد
- إعادة هيكلة المزارع و المؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات اصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير

[1] العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 81.

- مراجعة استراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمارات في قطاع الهياكل الأساسية و الاقتصادية و الاجتماعية بنسبة تفوق **51%**.
- اعتماد سياسة الاستثمار الرأسي في القطاع الإنتاجي تحت عنوان تثمين الطاقات الإنتاجية المتاحة بدلا من التوزيع الأفقي.
- تطبيق لا مركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين في الولايات والمؤسسات من أجل إعداد المخططات التنموية.
- استثمار و تثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة، من خلال تحسين مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية في الزراعة والصناعة و الإنجاز التي تشكو من الانخفاض.
- تدعيم شروط إسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في النقل و السكن و التكوين و الصحة ...

و قد كانت أولويات هذه الفترة تتمحور حول تنظيم الاقتصاد الوطني و تطوير قطاع الفلاحة والري بهدف تقليل الاعتماد المالي على الخارج[1].

استثمرت الدولة خلال هذه الفترة **950** مليار دينار **400** مليار خلال المخطط الخماسي الأول **550** مليار خلال المخطط الخماسي الثاني تم تقسيم هذه المبالغ على القطاعات وفق للجدول التالي:

الجدول رقم 4: استثمارات المخططين الخماسيين الأول والثاني **الوحدة: مليار دينار**

المخطط / القطاع	الخماسي الأول	الخماسي الثاني
	المبلغ	**المبلغ**
الفلاحة والري	**47.10**	**79**
الصناعة	**155.46**	**174.2**
المحروقات	63	39.8
البناء والاشغال العمومية	**20**	**19**
القطاع الشبه منتج	**35.40**	**40.65**
النقل	13	15
الهياكل الأساسية	**142.04**	**237.15**
السكن	60	86.45
التربية والتكوين	42,20	45
المجموع	**400**	**550**

المصدر: العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 82-85..

[1] العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

الشكل رقم 4: توزيع الاستثمارات في المخططين الخماسيين الأول والثاني

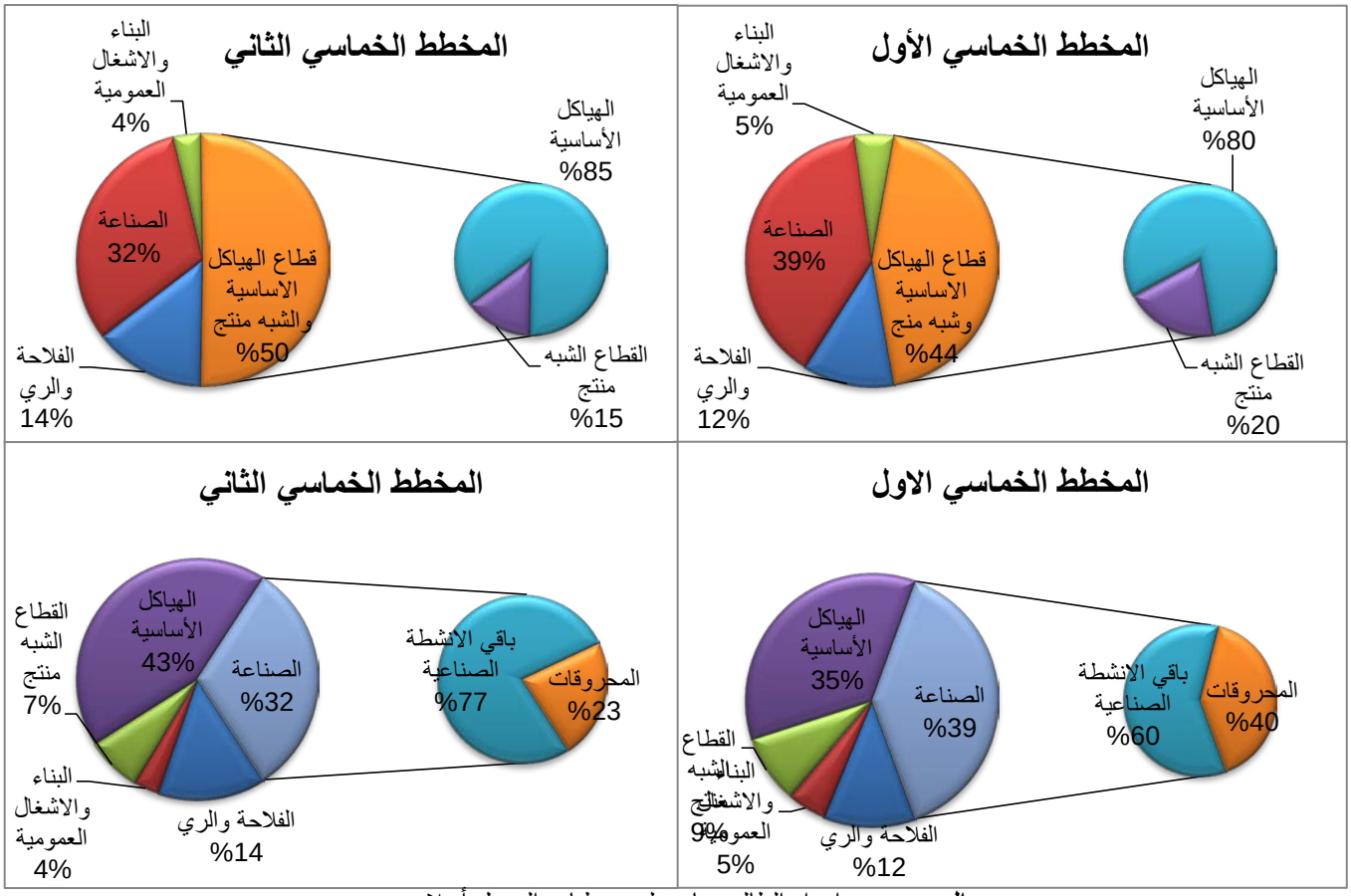

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الشكل يتبين السعي إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتخفيف الاعتماد على قطاع التصنيع والحد من التبعية لقطاع النفط فقلصت حصة قطاع الصناعة من الاستثمار إلى **39%** في المخطط الأول و**32%** في المخطط الثاني ونقلت الاهتمام المرحلة إلى الفئات الاجتماعية (الهياكل الأساسية والقطاع شبه المنتج) حيث خصص له **44%** من المبالغ المستثمرة في المخطط الأول و**50%** في المخطط الثاني في سعي من الدولة لتوفير المناخ والأرضية المناسبة لتنويع الاقتصاد.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري بعد التحول إلى اقتصاد السوق

على إثر الأزمة البترولية لسنة **1986** تأكد ضعف نظام التخطيط المركزي، الذي اعتمد في موارده على مورد تتحكم فيه عوامل خارجية هو عائدات النفط، انهيار الأسعار وتحول سوق النفط العالمية لصالح المستهلكين أثر بشكل كبير على موارد المحروقات من العملة الصعبة للجزائر، لذا" فقد كشف تقلص الإيرادات الخارجية عن الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني، ومن ثم تبين ضرورة الإصلاح العميق، و لقد تم اتخاذ سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بالاطار القانوني و بتسيير المؤسسة العمومية و النظام المصرفي وذلك انطلاقا من سنة **1988**"[1]

بعد انهيار سياسة الاقتصاد الموجه، أصبح الوجهة المفضلة هي اقتصاد السوق والاستثمار والأسواق المالية، وكان من الطبيعي أن تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة هذا التوجه، وتعمل جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي، والخروج من الأزمات التي كانت تتخبط فيها بسبب المديونية والأزمة البترولية، إضافة إلى عدم نجاعة السياسات الاقتصادية التي كانت تنتهجها.

فبعد الصعوبات التي عاشتها البلاد، ظهر اقتناع السلطة الجزائرية بالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد عن طريق تحرير اقتصادها، بعد أن قطعت شوطا كبيرا في القيام بعدة إصلاحات للتخلص من القوانين والمبادئ غير المجدية في بداية الثمانينات.

1 الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي

لجأت الدولة الجزائرية إلى إدخال إصلاحات ذاتية لكن دون جدوى، لهذا ومنذ ماي **1989** شرعت في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، شملت برامج الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الجزائر محورين أساسيين وهما[2]:

الأول: يتمثل في السياسات التي سميت "**ببرامج التثبيت**" حيث تضمنت مختلف السياسات المالية والنقدية الرامية إلى معالجة الفجوات في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وهذا من أجل التحكم في التضخم وتثبيت أسعار الصرف تمثلت برامج التثبيت

- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول **(1989/03/31 – 1990/05/30)**
- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني **(1991/06/03 – 1992/03/30)**
- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث **(1994/04/01 – 1995/03/31)**

[1] وزارة إعادة الهيكلة الصناعية و المساهمة، **تصحيح الاقتصاد الوطني و سياسة إعادة الهيكلة الصناعية**، ديسمبر 1994، ص 3.

[2] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 3.

الثاني: يندرج ضمن **برنامج التعديل الهيكلي (1995/03/31 – 1998/04/01)**، حيث يهدف إلى القيام بعدة إجراءات من أجل تحرير التجارة، وتحرير الأسعار، وخوصصة المؤسسات العمومية .

2 برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

جاء هذا البرنامج في الجزائر كهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي، بهدف إعطاء دفع للأنشطة الاقتصادية عبر الوطن بغرض خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، وقد أقر هذا البرنامج في أفريل **2001** وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة **2001-2004** تبلغ قيمته الإجمالية حوالي **525** مليار دج، ما يقارب **7**مليار دولار.[1]

ويتمحور البرنامج حول تدعيم أنشطة الإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 5: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ (مليار دينار)	مجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة 20، ص 139.

الشكل رقم 5: التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المرصودة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

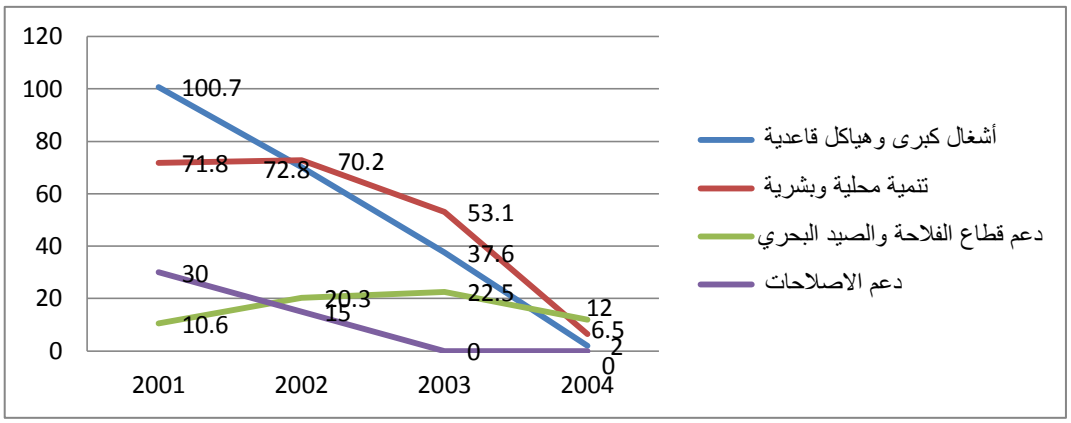

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

[1] زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية– عدد 06/ جوان 2017، ص 219.

يلاحظ من خلال الشكل أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل كما يمكن ملاحظة أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري حافظ على نفس الوتيرة تقريبا من الدعم والاستثمار العمومي في محاولة لبعث القطاع نظر لما يكتسيه من أهمية.

كما يلاحظ التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة العاطلة، حيث نجد إن أكثر من 90 % من الغلاف المالي وجهت لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل.

3 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو والتقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية[1]، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري واستغل الانفراج المالي وقد اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 6: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دينار)	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	%04.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	%01.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي **4203** مليار دج أي ما يقارب **55** مليار دولار، أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة **432** مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة **668** مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب **1071** مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب **1191** مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة **140** مليار دج[2]

1 عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 ، ص 31.

[2] زكرياء مسعودي، **مصدر سبق ذكره**، ص 219.

الشكل رقم 6: التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

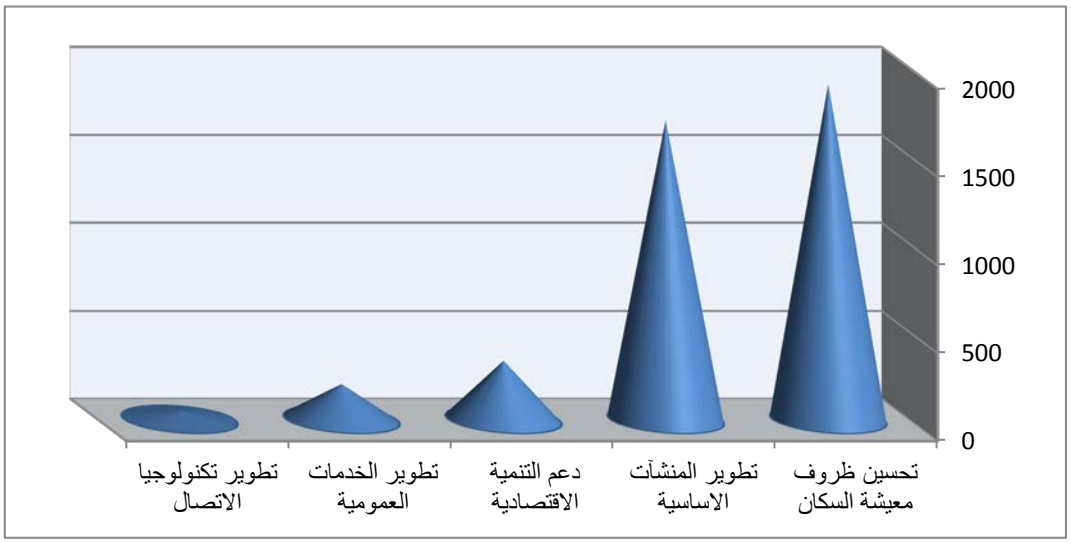

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

يتضح من الشكل أن محور تحسين ظروف معيشة السكان خصص له النصيب الأكبر من المبالغ وذلك للأهمية التي يكتسبها هذا المحور في تطوير الأداء الاقتصادي، كما نلاحظ الاهتمام بدعم الاستثمار وعمليات الإنتاج من خلال محور تطوير المنشآت الأساسية من أجل خلق بيئة محفزة على الإنتاج.

4 البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة **2000** ، ويشكل القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية مستهدفتين.[1]

الجدول رقم 7: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية.

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دينار)	النسبة
التنمية البشرية	10122	%49.5
المنشآت القاعدية والأساسية	6448	%31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	%08.16
التنمية الاقتصادية	1566	%07.7
الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1.2
المجموع	21214	%100

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي **2010-2014**

[1] مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، أكتوبر 2010 ، ص 38.

رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي مبالغ مالية هامة بلغت **286** مليار دولار ما يمثل **21214** مليار دينار وهو يشمل:[1]

1. برنامجا جاريا إلى نهاية **2009**، بمبلغ **9680** مليار دينار (يعادل **130** مليار دولار).
2. وبرنامجا جديدا بمبلغ **11534** مليار دينار (أي **155** مليار دولار)

وتستهلك مشاريع التنمية البشرية حوالي **50%** من قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة **2010-2014** ما يعادل **10122** مليار دينار.

الشكل رقم 07: التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي للتنمية

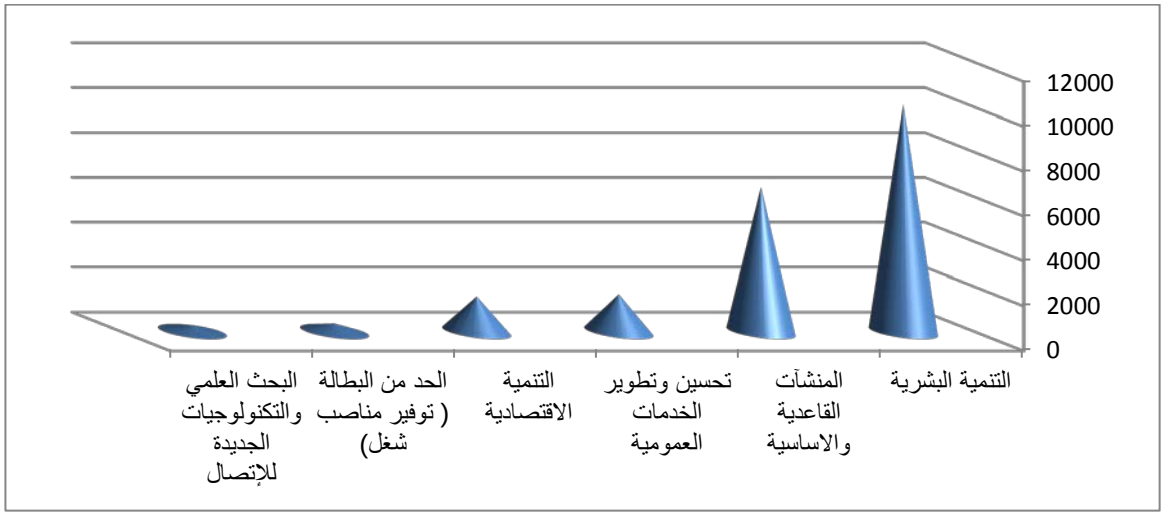

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

يتضح من الشكل استمرار الدولة على غرار البرنامج السابق في تخصيص الجزء الأكبر من النفقات لتحسين ظروف معيشة وكذا تطوير المنشآت القاعدية الأساسية في مواصلة للسياسة المنتهجة الرامية لخلق الظروف الملائمة والبنية اللازمة للأداة الوطنية للإنتاج من أجل تطويرها وكذا جذب استثمارات منتجة جديدة.

5 برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

يعتبر هدا البرنامج امتداد للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من **2015**، و تم فتح حساب رقم **302-143** الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو **2015-2019** وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي[2]:

1. الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

[1] مصالح الوزير الأول، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 48، 49.
[2] مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، بوابة الوزير الأول ، ماي 2014 ، ص ص 10، 15.

2. بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره **7%** مع حلول سنة **2019**.
3. إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
4. استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
5. إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ولكن مع حلول سنة **2015** استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع، تاريخ **31** ديسمبر **2016** . وفتح حساب رقم **145-302** باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره **300** مليار دينار، الأمر الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (**2017-2019**) وتم تجميد العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى ما يؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

المبحث الثاني: تطور قطاع النفط في الجزائر.

مر قطاع النفط خلال مسيرة تطوره بعدة محطات تقلب خلالها الإنتاج صعودا ونزولا حسب الفترة وفيما يلي نستعرض الخلفية التاريخية لقطاع النفط محاولين إبراز أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لقطاع النفط في الجزائر.

1 اكتشاف النفط .

اكتشاف النفط في الجزائر يعود إلى بداية القرن العشرين، وكان اكتشاف عرضي سنة **1913** بالإقليم الغربي من منطقة غليزان كبئر **توليوانيت** (جنوب غرب غيليزان)، و**واد القطران** (جنوب سور الغزلان).

في عام **1946** تم اكتشاف أول حقل بترولي في **واد القطران** ثم حقل **برقة** بالغرب من عين صالح عام **1952**.

أما تاريخ إنتاج النفط في الجزائر والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فكان في **1956** بعد اكتشاف أول حقل نفط هام في الصحراء الجزائرية و هو حقل **عجيلة** كما تم اكتشاف أكبر حقول النفط في الجزائر حقل **حاسي مسعود** في جوان **1956** و بعدها توالت الاكتشافات.[1]

2 قطاع النفط خلال الفترة الاستعمارية :

إن اهم ما يمكن ملاحظته حول قطاع النفط خلال الفترة الاستعمارية هو سعي سلطات الاستعمار إلى إحكام قبضتها على هذا القطاع المهم وذلك من خلال العديد من الإجراءات والقوانين أهمها **قانون البترول الصحراوي** الذي حرص على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية من خلال وضع نظام للامتيازات يقوم على نهب ثروات البلاد.[2]

تجدر الإشارة إلى انه بعد إصدار هذا القانون تم تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية حيث كان الهدف من التعديل الأول سنة **1959** هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية أما التعديل الثاني سنة **1961** فقد سار في الاتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية ، وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر فكان من أهم ما جاء به التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي.[3]

---

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009 ص 38.

[2] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 176.

[3] حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران، 2011-2012، ص15.

وخلال اتفاقيات إيفيان فرض المفاوض الفرنسي على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى الاستثمار في مجال الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصارا **بالهيئة الصحراوية** أو **الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء**، كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الجزائري قبل الاستقلال، بمعنى استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة قبل الاستقلال.[1]

3 قطاع النفط بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي يعتبر أكثر من ضرورة لهذا فإن استغلال الثروة النفطية الوطنية عرف الكثير من المحطات ، وكان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون السائد في المحطة السابقة ، وعلى العموم يمكن إبراز أهم مراحل تطور سياسة استغلال الثروة النفطية على النحو التالي:

أ. مرحلة الامتيازات1962-1971

خلال هذه المرحلة سعت الجزائر الى بسط سيطرتها على مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية شبه تامة فطالبت الجزائر بشكل رسمي في **19-10-1963** بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد، بغرض مراجعة البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقيات إيفيان، واستجابت فرنسا للجزائر بعد تماطل كبير و قدمت بعض التنازلات خلال اتفاق الجزائر لعام **1965** تمثلت نتائجه في[2] :

1. تغيير معدل الضريبة المباشرة من **50%** المثبت في قانون البترول الصحراوي إلى **53%** بالنسبة لسنوات **1967، 1966، 1965** ثم إلى **54%** ابتداء من سنة **1968**.
2. التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب.
3. إلغاء نسب الاستهلاك و وضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.
4. رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة**(S.N.RIBAL)** الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة **10%**.
5. سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها.
6. استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

كما أسست الجزائر خلال هذه الفترة شركة سوناطراك بتاريخ **1963.12.31** بموجب القانون **491/63** وهي شركة النفط الجزائرية واسمها بالكامل **المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات وإنتاجها ونقلها و تسويقها**

---

[1] بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص95.

[2] عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص 68.

وذلك بهدف السيطرة التدريجية على ثروات البلاد من بترول وغاز[1]، و استرجاع قطاع النفط من السيطرة الفرنسية، وقد جسدت بالفعل شركة سوناطراك عملية السيطرة التدريجية على قطاع المحروقات، و كانت هذه العملية ناجعة للغاية وهو ما يتضح من خلال الشكل والجدولين التاليين.

الجدول رقم 8: ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفط الوطني. **(الوحدة %)**

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار حيث تنفذ سوناطراك الأعمال	12	21	51	65	92	100	100
إنتاج البترول	11.5	11.8	13.7	17.75	31	69	77
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
تكرير البترول	20.4	44	66	66	90	100	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100	100	100

المصدر: سهيلة زناد، **استراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية**، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري، مذكرة ماجستير، ، جامعة فرحات عباس سطيف، **2010-2011** ص **166**

الجدول رقم 9: تطور حصة سوناطراك من إنتاج النفط.

السنوات	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
إنتاج الشركات الأجنبية من النفط	30.0	34,4	37.1	37.0	33.0	12.0	11.5
إنتاج شركة سوناطراك من النفط	3.9	4.6	5.9	8.0	14.8	26.0	38.5
الإنتاج الكلي من النفط	33.9	39.0	43.0	45.0	47.8	38.0	50.0
نسبة سوناطراك من الإنتاج الكلي	%11.5	%11.8	%13.7	%17.75	%31	%69	%77

المصدر: العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر **1970-2006**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، **2007-2008**، ص 89.

الشكل رقم 8: تطور حصة سوناطراك من إنتاج النفط الى غاية التأميم

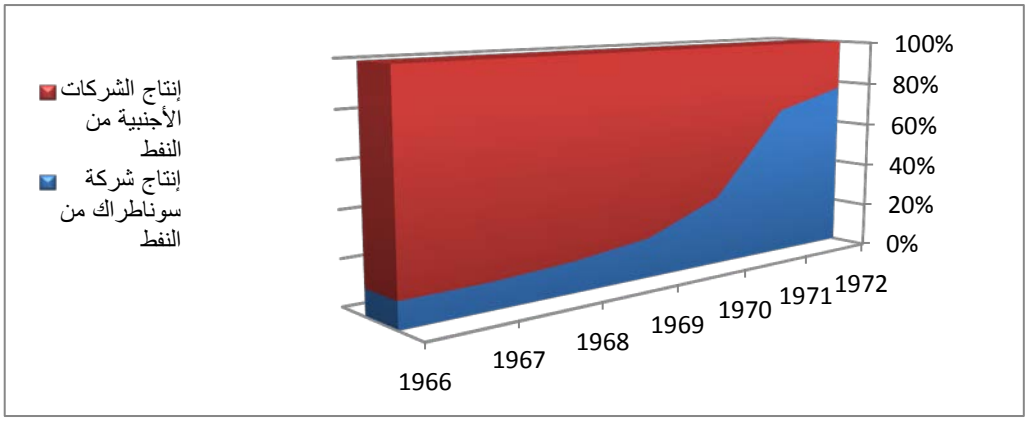

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

[1] عقيلة دبيحي، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة**، دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلة العلوم الاقتصادية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 184.

من خلال الشكل يتضح أن عملية السيطرة على النتاج سارت ببطء خلال السنوات الأولى من الاستقلال لكنها عرفت تسارعا مع نهاية الستينات إلى غاية التأميم

ب. **مرحلة تأميم قطاع النفط والاسترجاع الفعلي للسيادة النفطية 1971-1985**

مرت عملية تأميم الجزائر واسترجاع سيادتها على قطاع النفط بمراحل مختلفة نوجزها في ما يلي:

- تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين **1967-1970** على النحو التالي:[1]
  - تأميم شركة **BP British Petroleum** في بداية **1967**.
  - تأميم شركة **ESSO.MOBIL OIL** في **24** أوت **1967**.
  - تأميم شركة **SHELL** في ماي **1968**.
- تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام **1971** بعد فشل المفاوضات بين الجزائر و فرنسا، وذلك بسبب رفض الشركات الفرنسية لرفع سعر البترول من **2.08** دولار للبرميل الى **2.85** دولار للبرميل

وفي **24** فبراير **1971** تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل **هواري بومدين** الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ **51%** من الشركات البترولية الفرنسية"، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك، وأصبح لسوناطراك الحق في:

- **30%** من الإنتاج و أكثر من **50%** من التكرير.
- **100%** من الصناعة البتروكيماوية، و مجموع التوزيع، وتأميم حقول الغاز.

و مقابل هذا قدمت الجزائر الضمانات التالية:

* تمويل السوق الفرنسية بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق
* تقديم تعويضات الشركات نقدا باستثناء شركة جيتي فيدفع لها التعويض بالنفط الخام[2]

وبهذا تم منح شركة سوناطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها على القطاع، وتم حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات البترولية العالمية أن تبرمها مع شركة سوناطراك في نوع واحد وهي عقود الخدمات والتي اشتهر منها في الجزائر نوعان وهما:[3]

أ. **عقود الخدمات بالأخطار**: تتحمل الشركة الأجنبية كل تكاليف عمليات الاستكشاف و لا تتحصل على مكافئة أو التعويض إلا عند تحقيق نتائج إيجابية

[1] طيوبي أمينة، **تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 111.

[2] عبد العزيز وطبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 151

[3] وحيد خير الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

ب. **عقود المساعدة التقنية:** تقدم الشركة الأجنبية الخدمات المطلوبة منها فقط، مقابل مكافئة متفق عليها مسبقا

أثبت هذا القانون محدوديته فخلال **15 سنة** من تطبيقه لم تحقق الجزائر اكتشافات مهمة و تبرم إلا **25 عقد** بمعدل أقل من عقدين في السنة،[1] وتميزت هذه الفترة باستنزاف الاحتياطات من خلال زيادة الإنتاج مع غياب اكتشافات مهمة لتعويضها و فيما يلي تطور احتياط أنتاج النفط في الفترة **1972-1985**

الجدول رقم10: تطور احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1972-1985.**

الوحدة: (**الاحتياطي:** مليون برميل)، (**الإنتاج:** ألف برميل يوميا)

السنوات	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**
الاحتياطي	9740	7640	7700	7370	6800	6600	6300
إنتاج النفط	1062,3	1097,3	1008,6	982,6	1075,1	1152,3	1161,2
السنوات	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**
الاحتياطي	8440	8200	8080	9440	9220	9000	8820
إنتاج النفط	672,4	1153,8	1019,9	797,8	704,8	660,9	695,4

المصدر: بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية**، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج ، مذكرة ماجستير، جامعة وهران **2**، **2015-2016**، ص ص 90 92.

الشكل رقم09: تطور احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1972-1985**

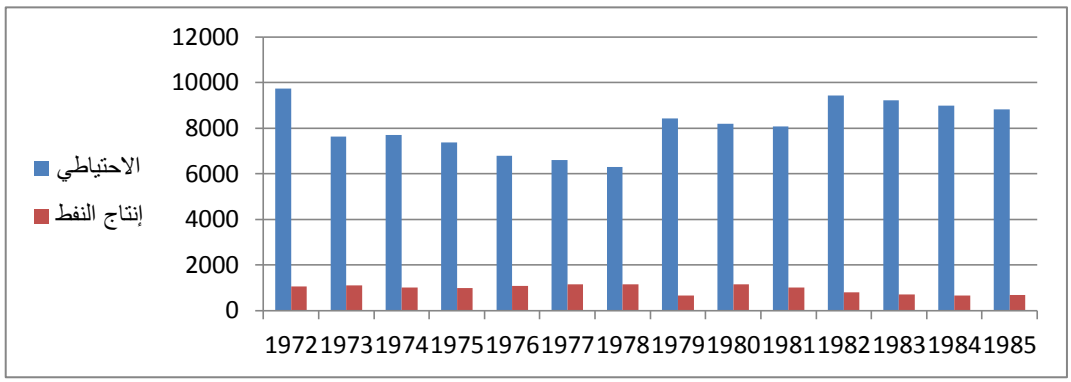

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

[1] بلقاسم سرايري، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

ج. مرحلة الإصلاحات 1986-2017.

تعتبر سنة 1986سنة تاريخية في تطور السوق البترولية العالمية بعد أن تدهورت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها، ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة و الجزائر واحدة منها ما دفعها إلى مراجعة سياستها الطاقوية السابقة و تبني سياسة طاقوية جديدة من خلال سن مجموعة من القوانين وتعديلها حسب ما تفرضه الظروف المحيطة والأهداف المراد بلوغها.

ج-1. قانون رقم 86-14 المؤرخ في 19-08-1986.

يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، والذي أرسى نظاما يقود على تقاسم عقود الإنتاج، وعلى فتح القطاع أمام المستثمر الأجنبي وحدد اطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية. ولعل أهم البنود والإجراءات التي تضمنها قانون رقم **86-14** تتمثل في ما يلي:

1. تضمن القانون أربعة صيغ للشراكة: وهي صيغة عقد تقاسم الإنتاج، صيغة عقد خدمات، صيغة الشركة التجارية الخاضعة للقانون الجزائري المقر في الجزائر دون حمل الشخصية المعنوية، صيغة شركة أسهم خاضعة للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر.
2. قصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سوناطراك مع ترك لها خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا على أن لا تقل حصة الجزائر عن **51%** مهما كانت صيغة التعاقد.
3. المادة **23** نصت على أن قطاع الغاز الطبيعي غير معني ولا يسري عليه القانون، و كل الاكتشافات التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول تصبح ملك للدولة مع تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها
4. المادة **65** القانون يسري فقط على الاكتشافات النفطية الجديدة كل الحقول المكتشف سابقا هي خارج مجال الشراكة.
5. أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعاً جديداً من العقود، وهو عقود تقاسم الإنتاج.
6. وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل[1].

[1] زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2017-2018، ص 134.

ج-2. قانون رقم 91-21 المؤرخ في 04-12-1991.

قانون رقم **86-14** نص على أن لا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي **49%** مع إعطاء الأولوية للاستكشاف الجديد وليس العمل في الحقول الموجودة، أثر سلبيا على مدى تجاوب الشركات الأجنبية مع قانون **1986**، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى إدخال تعديلات جديدة تم المصادقة عليها سنة **1991** وأبقى قانون **91-21** الصادر في **4** ديسمبر **1991** على بنود رئيسية تمثلت فيما يلي:

1. أبقت المادة الثالثة على احتكار الدولة لعمليات استكشاف و استغلال ونقل المحروقات مع إمكانية التفويض بذلك للشركات الأجنبية.
2. سمحت المادة الرابعة في حالة خاصة، استثناء على ما ورد في المادة الثالثة، للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة **17** على احتكار الدولة له.
3. الإبقاء على حصة سوناطراك بنسبة **51%** على الأقل بغض النظر على صيغة التعاقد.

أما التعديلات الجوهرية التي أضافها فهي كالتالي:

1. توسيع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون **1986**.
2. إلغاء نص المادة **23** الواردة في قانون **1986** الملزمة للشريك الأجنبي بالتنازل عن احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض، وتوسيع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا.
3. السماح للشريك الأجنبي بتمويل وإنجاز واستغلال لحساب المؤسسة الوطنية، القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات.
4. منح امتيازات لبائية بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار، وذلك بالتمييز بين المناطق و التخصيص لكل منطقة وفق أهميتها معدلات جبائية محددّة تخضع لها كل النشاطات[1].

ج-3. قانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-04-2005.

بالرغم من أن قانون **86-14** المعدل بقانون **91-21** أثبت على العموم فعاليته في جلب الاستثمار الأجنبي، إلا أنه مع احتدام المنافسة بين الدول المنتجة في مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع، دفع الحكومة الجزائرية إلى إقرار قانون **05-07** كثاني محطة للإصلاحات في قطاع المحروقات الجزائرية و أهم ما جاء به القانون:

[1] القانون رقم **90-21** المؤرخ في **04** ديسمبر **1991** الذي يعدل ويتمم القانون رقم **(86-14 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63 الصادر في 17 ديسمبر)**.

1. استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية وكذا الاستقلالية المالية وهما: الوكالة الوطنية لتثمين موارد ألنفط **ALNAFT** والوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها **ANRH**.
2. إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك **70%** على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح ما بين **30%** على الأكثر و**20%** على الأقل لشركة سوناطراك

ج-4. الأمر رقم 06-10 المعدل للقانون رقم 05-07.

إن الأمر رقم **10/06** المؤرخ في **29** يوليو **2006** جاء ليعدل ويتمم قانون المحروقات **05-07** الصادر عام **2005** وتمثلت أهم التعديلات التي جاءت فيه:

إعادة بسط السيطرة على قطاع المحروقات بفرص حصة شركة سوناطراك **51%** على الأقل

الإبقاء على الوكالتين المنشأتين في إطار قانون**05-07**.

استحداث رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز المتوسط الشهري لأسعار بترول برنت **30** دولارا للبرميل، يتراوح هذا الرسم بين **5%** كحد أدنى و**50%** كحد أقصى.

ج-4. تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات

شهدت الجزائر تراجعاً شديداً في الاحتياطات النفطية والغازية وفي الإنتاج نتيجة لاعتماد قانون **2005**، وقد تم ملاحظة ذلك في **2006** بحيث تراجع إنتاج الجزائر من المحروقات بنسبة **25%** ولم توفق الجزائر في إعلان مناقصات دولية جديدة للاستكشاف منذ سنة **2010**، لأن قطاع المحروقات في الجزائر أعطى رسائل سلبية للشركاء الأجانب عن جاهزيته للاستثمار، وتضاعفت الشكوك حول ربحية الاستثمار في الجزائر.

وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون **2005** من أجل تجاوز النقائص والسلبيات التي ميّزته، فاتجهت نحو مزيد من التعديلات والتصحيحات على هذا القانون، كان آخرها مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري في **21** يناير **2013** على قانون المحروقات المتمم والمعدّل لقانون **2005**، وأهم ما جاء به القانون من تعديلات ما يلي:[1]

1. استثناء إنتاج الحقول المستغلة حاليا من الإجراءات الجبائية الجديدة. توسيع المراقبة الجبائية على الشركات البترولية الأجنبية التي تشتغل بالجزائر
2. النص على إمكانية دفع الإتاوة عينا بتخلي المتعاقدين عن جزء من إنتاجهم لصلح الدولة.
3. تخفيف وتسهيل ظروف ممارسة نشاطات التنقيب والبحث و استغلال المحروقات.

[1] خميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، جوان العدد التاسع، ص ص 156-159.

4. إدراج أحكام خاصة بالتكفل بالبحث واستغلال المحروقات غير التقليدية.
5. إدراج مادة تلزم أي شخص بإشراك سوناطراك لممارسة نشاطات تحويل المحروقات والتكرير.
6. إدراج مادة تلزم أي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن يكون لديه قدرات تخزين خاصة به.
7. إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال.
8. إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للمكامن الصغيرة وللمكامن الواقعة في المناطق غير المكتشفة بما فيه الكفاية لاسيما تلك الواقعة في عرض البحر والمكامن ذات الأرضية المعقدة و/أو التي تفتقد للمنشئات.

الإصلاحات المتبعة في قطاع المحروقات كان لها اثرها في استقطاب الشركات الأجنبية وزيادة الاكتشافات التي أدت إلى زيادة الاحتياطات النفطية ونمو الإنتاج والجدول الموالي يوضح تطور احتياطي و انتاج النفط في الجزائر للفترة **1986-2016**

الجدول رقم 11 : تطور احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1986-2016**.

الوحدة: (الاحتياطي: مليون برميل)، (**الإنتاج**: ألف برميل يوميا)

السنوات	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**
الاحتياطي	8800	8500	9200	9236	9200	9200	9200	9979
إنتاج النفط	673,9	684,2	656,6	727,3	789,9	803,0	756,5	747,3
السنوات	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
الاحتياطي	9979	9979	10800	11200	11310	11310	11310	11310
إنتاج النفط	752,5	752,5	806,7	846,1	827,3	749,6	796,0	776,6
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الاحتياطي	11310	11800	11350	12700	12200	12200	12200	12200
إنتاج النفط	942,4	1311,4	1352,0	1368,8	1371,6	1356,0	1216,0	1189,8
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	
إنتاج النفط	1189,8	1162,0	1199,8	1202,6	1193,0	1157,0	1147,0	

المصدر: بن عوالي خالدية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 90 92.

الشكل رقم10: تطور احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1986-2016**.

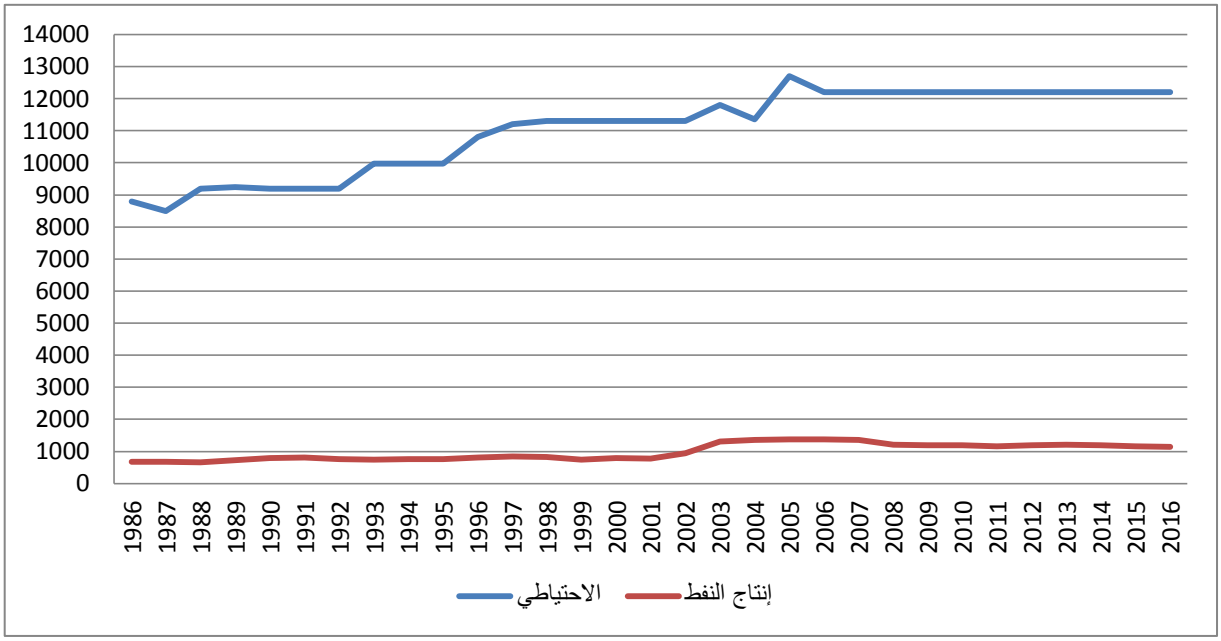

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

المطلب الثاني: مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج.

1. مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

النفط هو أهم سلعة تنتجها الجزائر، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ أصبح أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ونمو الناتج المحلي أصبح مرتبط جدا بنمو القطاع النفطي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 12: مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي **(PIB)** خلال الفترة **(1997-2016)**

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	النسبة المئوية %	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	النسبة المئوية %
1997	2 780,2	839,0	30,2	2007	9 389,6	4157,4	44,3
1998	2 830,5	638,2	22,5	2008	11 043,7	4 997,6	45, 3
1999	3 248,2	890,2	27,4	2009	9 968,0	3 109,1	31,2
2000	4 098,8	1 616,3	39,4	2010	11 991,6	4 180,4	34,9
2001	4 227,1	1 443,9	34,1	2011	14 519,8	5 242,1	36,1
2002	4 522,8	1 477,0	32,8	2012	15 843,0	5 536,4	32,9
2003	5 247,5	1 868,9	35,6	2013	16 569,3	4 968,0	30,0
2004	6 135,9	2 319,8	37,8	2014	17 228,6	4 657,8	27,0
2005	7 544,1	3 352,9	44,4	2015	16 702,1	3 134,2	18,8
2006	8 463,5	3 885,2	45,9	2016	17 406,8	3 025,6	17,4

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2002-2005-2008-2012-2016.

الشكل 11: : تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي **(PIB)** مقارنة بناتج قطاع النفطي خلال الفترة **(1998-2016)**.

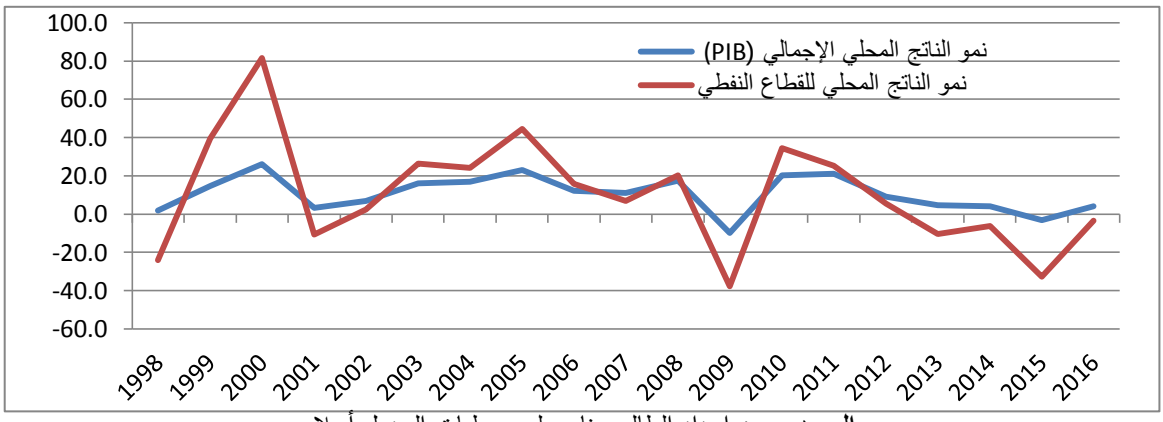

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الشكل يتضح ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي **(PIB)** بشكل طردي بنمو الناتج المحلي لقطاع النفط حيث شهد **(PIB)** نموا بنسبة **26%** سنة **2000** عند نمو ناتج قطاع النفط بنسبة **81%** وفي السنة الموالية تراجع نمو **(PIB)** إلى **3%** بعد انكماش ناتج قطاع النفط بنسبة **-10%** نفس الملاحظة بالنسبة لسنة **2009** بعد الأزمة المالية العالمية ومع تراجع ناتج قطاع النفط تراجع معه الناتج المحلي الإجمالي.

2. مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة

أن اهتمام الدولة الكبير بالقطاع النفطي، يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الاستقلال لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات[1]، إلا أنه و بعد تأميم المحروقات سنة **1971** بدأت أهميتها تتجلى بالنسبة للميزانية العامة للدولة، ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية خلال الفترة **1971-2016** فيما يلي:

الجدول رقم 13: مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة**(1971-2016)**

السنوات	الإيرادات الكلية (مليون دينار)	الجباية النفطية (مليون دينار)	النسبة المئوية %	السنوات	الإيرادات الكلية (مليون دينار)	الجباية النفطية (مليون دينار)	النسبة المئوية %
1971	6 919	1 648	23,82	1994	477 181	222 176	46,56
1972	9 178	3 278	35,72	1995	611 731	336 148	54,95
1973	11 067	4 114	37,17	1996	825 157	495 997	60,11
1974	23 438	13 399	57,17	1997	926 668	564 765	60,95
1975	25 052	13 462	53,74	1998	774 511	378 556	48,88
1976	26 215	14 237	54,31	1999	950 496	560 121	58,93
1977	33 479	18 019	53,82	2000	1 578 161	1 173 237	74,34
1978	36 782	17 365	47,21	2001	1 505 526	956 389	66,5
1979	46 429	26 516	57,11	2002	1 603 188	942 904	62,9
1980	59 594	37 658	63,19	2003	1 974 466	1 284 975	68,4
1981	79 384	50 954	64,19	2004	2 229 899	1 485 699	70,4
1982	74 246	41 458	55,84	2005	3 082 828	2 267 836	76,3
1983	80 644	37 711	46,76	2006	3 639 925	2 714 000	76,9
1984	101 365	43 841	46,25	2007	3 687 900	2 711 850	75,8
1985	105 850	46 787	44,20	2008	5 190 500	4 088 600	78,8
1986	89 690	21 439	23,90	2009	4 379 600	2 412 700	65,6
1987	92 984	20 479	22,02	2010	3 676 000	2 905 000	66,3
1988	93 500	24 100	25,78	2011	5 790 100	3 979 700	68,7
1989	116 400	45 500	39,09	2012	6 339 300	4 184 300	66,0
1990	152 500	76 200	49,97	2013	5 940 900	3 678 100	61,9
1991	248 900	161 500	64,89	2014	5 738 400	3 388 100	59.0
1992	311 864	193 800	62,14	2015	5 013 100	2 737 500	54.6
1993	313 949	179 218	57,09	2016	5 042 200	1 781 100	35.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **الحوصلة الإحصائية 1962-2011**،على الموقع **www.ons dz**

التقرير السنوي للبنك الجزائري 2016

[1] بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"**،مذكرة ماجيستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2009 -2010، ص37.

الشكل رقم 12: تطور نمو الجباية النفطية مقارنة مع نمو الإيرادات الكلية خلال الفترة**(1971-2016)**

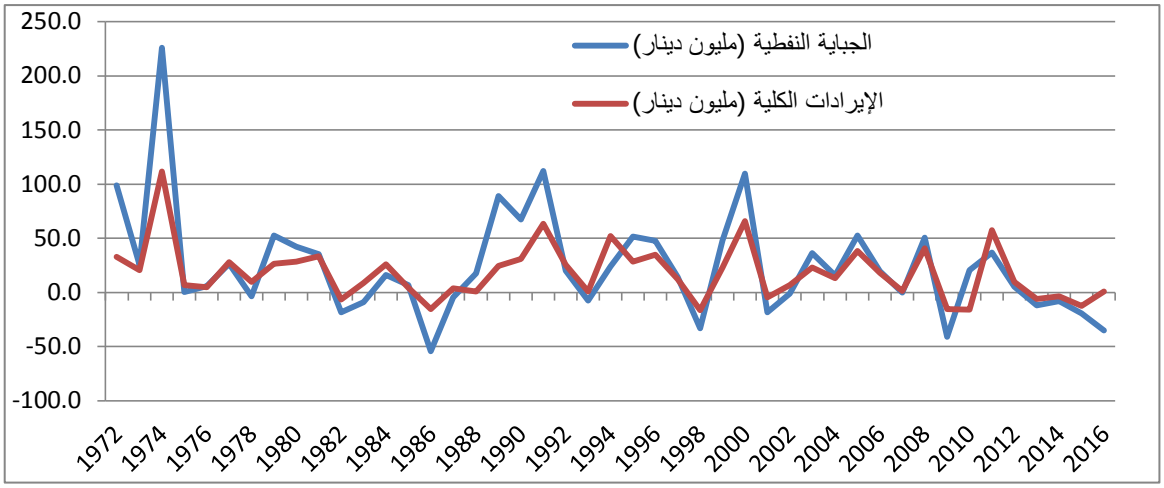

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

من الشكل يتبين لنا الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في إيرادات الخزينة العمومية حيث تنمو الإيرادات الكلية بنسب موجبة مع نمو عائدات الجباية البترولية بنسب موجبة وتتراجع بتراجعها

3. مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات:

منذ استرجاع السيادة على قطاع النفط، وصادرات النفط تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 14: الصادرات النفطية مقارنة بإجمالي الصادرات

السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات القطاع النفطي (مليار دولار)	النسبة المئوية %	السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات القطاع النفطي (مليار دولار)	النسبة المئوية %
1992	11.51	10.98	95.40	2005	46,33	45,59	98,40
1993	10.41	9.88	94.91	2006	54,74	53,61	97.93
1994	8.89	8.61	96.85	2007	60,59	59,61	98,38
1995	10.26	9.73	94.83	2008	78,589	77,194	98,22
1996	13.22	12.65	95.69	2009	45,168	44,415	98,33
1997	13,82	13,18	95,37	2010	57,090	56,121	98,30
1998	10,14	9,77	96.35	2011	72,888	71,661	98,32
1999	12,32	11,91	96,67	2012	71.736	70.584	98,39
2000	21,65	21,06	97,27	2013	64.713	63.663	98.38
2001	19,09	18,53	99,03	2014	59.996	58.362	97.28
2002	18,71	18,11	94,87	2015	34.566	33.081	95.70
2003	24,47	23,99	98,03	2016	29.310	27.918	95.25
2004	32,22	31,55	97,92				

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **الحوصلة الإحصائية 1962-2011**،على الموقع **www.ons dz**

التقرير السنوي للبنك الجزائري 2016

الشكل رقم 13: الصادرات النفطية مقارنة بالصادرات خارج قطاع النفط

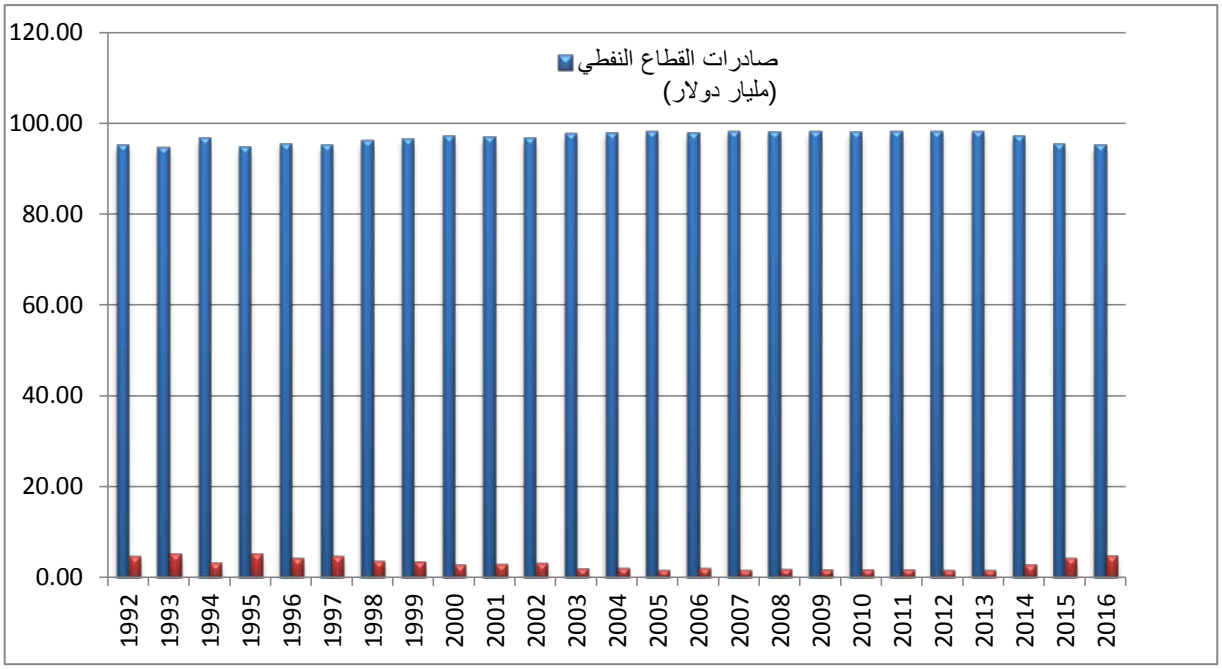

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

من الشكل يتضح الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في تحصيل العملة الصعبة، لم تقل نسبة مساهمة القطاع عن **95%** سنة **1995** حيث كانت السنة التي سجلت فيها الصادرات خارج المحروقات عائداتها الأقصى. وبلغت عائدات صادرات قطاع النفط حدها الأقصى خلال سنتي **2005** و **2012** بنسبة تجاوزت **98%** من إجمالي الصادرات

4. أهمية قطاع النفط بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية:

يكفي لتبيان المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري أن نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: فهو يمثل **نصف** الناتج المحلي للبلاد، ويمده بثلثي إيرادات الموازنة، و **98%** من إيراداته الخارجية،[1] وعليه يمكن القول أن المؤشرات الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النفط، فالناتج الوطني الخام وحجم الاستثمار وقيمة الواردات والإنفاق العام كلها مؤشرات ترتفع بارتفاع أسعار وإيرادات النفط و يسجل الميزان التجاري وميزان المدفوعات أرصدة إيجابية، وتراجعت المديونية ابتداء من الألفية الثالثة مع انتعاش أسعار النفط وارتفاع إيراداته لتتراجع من **30** مليار دولار سنة **1998** إلى **3.02** مليار دولار سنة **2015** بالإضافة إلى انخفاض مؤشر البطالة والتضخم بالإضافة إلى ارتفاع احتياطات الدولة من العملة الصعبة التي تتآكل مع انهيار أسعار النفط، والجدول الموالي يوضع العلاقة بين تغير أسعار وإيرادات النفط والمؤشرات الاقتصادية

[1] محمد حابيلي، **الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي**، إصدار مركز المشروعات الدولية ، القاهرة مصر، العدد 20 أبريل، 2008، ص4

الجدول رقم 15: تغير المؤشرات الاقتصادية بتغير عائدات النفط

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات النفط ألف مليار دينار	4088.6	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1
عائدات النفط مليار دولار	77.19	44.45	57.09	72.89	70.58	63.33	58.36	33.08	27.92
الإنفاق ألف مليار دينار	8916.4	10025.9	11149.4	13068.3	14851.9	16180.3	17552.8	18933.6	19890.5
الاستثمار ألف مليار دينار	4124.6	4672.6	4968.1	5504.9	6347.4	7223.6	7848.4	8466.2	8826.8
البطالة%	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5
صادرات خارج المحروقات	1.4	0.77	0.97	1.23	1.15	1.05	1.67	1.49	1.39
الواردات مليار دولار	37.99	37.4	38.88	46.93	51.57	54.99	59.67	52.649	49.44
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	36.99	3.86	15.33	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03
الدين الخارجي مليار دولار	5.921	5.687	5.681	4.405	3.694	3.396	3.735	3.02	3.849
إجمالي الاحتياطات مليار دولار	143.1	148.91	162.22	182.22	190.66	194.1	178.94	144.13	114.14
متوسط سعر البترول دولار	99.97	62.25	80.15	112.94	111.04	108.971	100.234	53.06	45

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2008-2012-2016.

من خلال الجدول نلاحظ ارتباط المؤشرات الاقتصادية بعائدات النفط التي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري فالإنفاق العمومي والاستثمار والاستيراد والاحتياطيات من العمولات الأجنبية كلها عرفت نموا وتزايدا مع تزايد عائدات النفط ثم انخفاضا مع انخفاضها باستثناء الاستثمار الإنفاق العمومي الذي حافظ على ثبات وذلك من خلال تغطية العجز عن طريق الاحتياطيات وهو ما يفسر التراجع الحاد في الاحتياطيات من العملة الصعبة وهو ما يظهر اكثر وضوحا في الشكل أدناه.

الشكل رقم 14: تغير المؤشرات الاقتصادية بتغير عائدات النفط

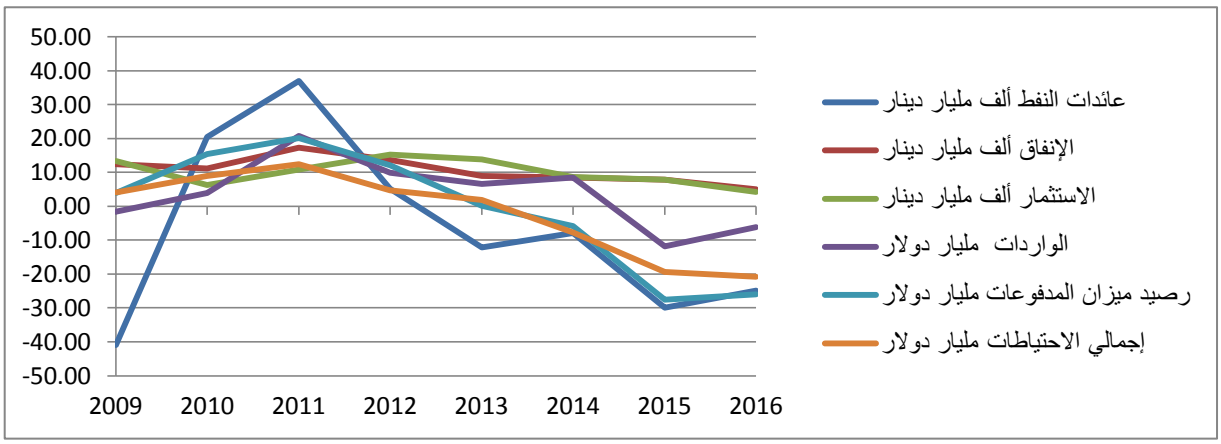

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

الخلاصة:

لقد تم التطرق في الفصل الأول إلى تطور الاقتصاد الجزائري، فقد مر بمرحلتين مرحلة الاقتصاد الموجه لفترة تزيد عن **22** سنة من خلال **5** مخططات تنمية انتهت هذه المرحلة أزمة اقتصادية شاملة أدت إلى انهيار النظام الاشتراكي، لتبدا بعدها مرحلة اقتصاد السوق بعد أن تخلت الدولة عن التدخل في العديد من نواحي الاقتصاد لصالح ميكانيزمات السوق. وفتحت المجال أمام القطاع الخاص، غير أنها مازالت تعتمد على المخططات التنموية الاقتصادية.

كما تطرقنا إلى أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وتم التوصل إلى أن هذا القطاع يستحوذ على مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث لا يزال وبعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

أزمتي النفط 1986 و2014 الأسباب والتبعات على الاقتصاد الجزائري

تمهيد

شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط في **50** سنة الماضية بعضها سلبية وبعضها إجابيه بدء بأزمة الطاقة الأولى **1973** التي كانت لصالح الدول المنتجة ثم الصدمة العكسية **1986** التي أضرت بالدول المنتجة وتلتها اللازمات السلبية مثل أزمة الأسعار عام **1991** وأزمة **1998** بعدها انتعشت الأسعار وشهدة السوق الدولية أزمة إيجابية ثانية سنة **2004** لم تدم طويلا وحلت أزمة **2008**، ثم ما لبثت الأسعار أن عاودت الارتفاع إلى غاية **2014** أين شهد سوق النفط أزمة انهيار في الأسعار

أزمات أسعار النفط مرجعها تغيرات هيكلية تمر بها صناعة النفط خلال فترات معينة، ويكون لها أثار مختلفة على الدول النفطية سلبا وإيجابا حسب الأزمة

سنكتفي في هذا الفصل بالتطرق إلى أزمات انخفاض أسعار النفط وبالتحديد أزمتي **1986** و**2014** وسنحاول عرض أسبابها وتبعاتها على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الأزمة النفطية لسنة 1986 الأسباب والتبعات على الاقتصاد الجزائري.

تعتبر أزمة النفط لسنة **1986** الأسوأ في تاريخ الجزائر امتدت أثارها على جميع جوانب الاقتصاد الوطني وامتدت تبعاتها لسنوات عديدة وسنتطرق في هذا المبحث إلى أسباب وأثار أزمة النفط لسنة **1986**

المطلب الأول: أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986

تدهورت أسعار البترول عام **1986** إلى ما يقارب **8** دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبار من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة **1988** إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة **1988** حوالي **14.95** دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لأسباب سياسية[1].

فيما يلي نتناول المتغيرات التي شهدتها السوق البترولية اعتبارا من سنة **1983** و التي أدت إلى الأزمة الحادة لسنة **1986** نتيجة تدهور الأسعار النفط.

أولا: استراتيجية الدول الصناعية بعد أزمة الطاقة لسنة 1973.

1. إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (AIE):

تعتبر الوكالة الدولية للطاقة أهم أداة أقامتها الدول المستهلكة للبترول قصد تحقيق أهدافها الاستراتيجية فبعد نشوب حرب أكتوبر وقيام الدول العربية بوقف إمدادات البترول[2] إلى الولايات المتحدة و الدول الغربية[3]، وتخفيض إنتاجها الإجمالي سارعت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن **11-13** فيفري **1974** لمناقشة قضايا الطاقة وتم الاتفاق على إنشاء وكالة الطاقة الدولية بهدف:

- إيجاد الوسائل المشتركة لتوفير البترول.
- إحداث ضغط هبوطي على الأسعار.
- تقليل الاعتماد على البترول المستورد.
- وضع خطة لاقتسام مصادر البترول في حالة حدوث طوارئ.
- تنمية البرامج والبحوث الرامية إلى إيجاد بدائل البترول.
- تكوين مخزون ضخم لمواجهة حالات وقف الإمداد.
- التعاون مع شركات البترول العالمية لتحقيق هذه الأهداف.

---

[1] مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 75

[2] دام الحظر البترولي العربي في حرب أكتوبر 5 اشهر

[3] دانييل أرنولد، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان 1992 ص 54

2. برامج ترشيد استهلاك الطاقة:

وضعت الدول الصناعية ونفذت برامج صارمة لترشيد استهلاك الطاقة عموما والبترول بصفة خاصة حيث انتقل الاستهلاك البترولي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE** من **40.3** مليون برميل يوميا سنة **1979** إلى **32.3** مليون برميل يوميا سنة **1983** ثم إلى **27.2** مليون برميل يوميا سنة **1985** ويفسر هذا الهبوط بتقليص الزخم الطاقوي[1] للنشاط الاقتصادي أي تقليص كمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي فكانت هذه الكمية أواخر سنة **1983** أدنى بأكثر من **15%** عنها سنة **1973**، لكن وقع هذا التخفيض كان أشد وطأة على البترول الذي تدهور بأكثر من **30%** ونجم عن سياسة تطوير بدائله أن هبطت حصته من استهلاك الطاقة الإجمالي من **56.4%** سنة **1973** إلى **40%** سنة **1985** بينما ازدادت حصة الفحم إلى **21.8%** سنة **1984** وحصة الغاز بلغت في نفس السنة **24.2%**.

3. تكوين مخزون استراتيجي ضخم:

اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي[2] ضخم من البترول وطرحه من وقت لآخر في السوق الفورية بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة مشتركة هادفة إلى السيطرة على السوق البترولية وبلغت مستوياته حدا يفوق استهلاكها خلال فترة **1979-1980** فمثلا في نهاية عامي **1978-1979** بلغ المخزون البترولي **2479** و**2740** مليون برميل على التوالي وبمقارنتها بإحصائيات عام **1974** نجد أن حجمه ارتفع بمقدار **49%** و**71%** على التوالي، بالمقابل انخفض استهلاك الدول الصناعية في السنوات **1974-1978** بمقدار **5.5%** وفي السنوات **1978-1981** بمتوسط قدره **4.5%** و منذ نهاية سنة **1981** وبداية **1982** استطاعت الدول الصناعية أن تستعمل سلاح المخزون بذكاء ضد الدول المنتجة ففي عام **1982** تم طرح في السوق ما بين **1.8** و**2.7** مليون برميل يوميا كما بلغت معدلات الطرح **1.7** مليون برميل يوميا خلال الفصل الأول من عام **1983** وهو ما دعي **OPEC** إلى إجراء خفض الأسعار بمقدار **5** دولار في مارس **1983** ليهبط سعر البرميل من **34** إلى **29** دولار, استمرت الدول الصناعية في انتهاج هذه السياسة حتى بلغ إجمالي الكميات التي تطرحها من المخزون **4** مليون برميل مما دفع بأسعار البترول إلى التدهور والاقتراب من **10** دولار للبرميل سنة **1986** وفي جانفي **1987** ارتفعت معدلات المخزون إلى **440** مليون طن مقابل **426** مليون في جانفي **1986**.

4. نمو الإنتاج خارج OPEC:

ما زاد من تعقيد أوضاع سوق النفط دخول منتجون جدد خارج **OPEC** نتيجة نشاط الدول الصناعية في إطار الاستثمار المكثف في الاستكشاف والتنقيب عن البترول في مناطق جديدة، في أربع مناطق هي

[1] مجذاب بدر عناد، **المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق**، مطابع ايتار ايطاليا، 1998، ص 3

[2] مديحة حسن السيد الدغيري، **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها**، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 289-290.

الاتحاد السوفياتي, الصين, بحر الشمال, المكسيك لكن الموارد الإضافية التي تأتت من المناطق الثلاثة الأولى كانت تخصص بالدرجة الأولى لسد حاجاتها الداخلية فلم تتمكن المكسيك من التحول إلى مصدر صاف مهم في السوق العالمية إذ أن إنتاجها تضاعف من **1.6** مليون برميل سنة **1973** إلى **3** مليون برميل سنة **1983** أما البلدان السائرة في طريق النمو فهي تقارب **30** منتجا منها **15** بلدا مصدرا صافيا، هذا ما خلق تناقضا في المصالح بين المنتجين من خارج **OPEC** الذين يريدون زيادة إنتاجهم وصادراتهم من خلال "المنافسة السعرية " (تخفيض السعر) وبين منتجي **OPEC** الذين يريدون الدفاع عن السعر المعلن حتى ولو كان ذلك على حساب تخفيض الإنتاج والصادرات.

والجدو التالي يوضح تراجع حصة **OPEC** من الإنتاج العالمي للنفط للفترة **1973-1982**

الجدول رقم 16: تطور حصة أوبك من الإنتاج العالمي للنفط للفترة 1973-1982 **الوحدة:** مليون برميل

	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
الإنتاج العالمي	58.1	58.2	55.3	59.8	61.9	63.4	65.8	63.1	59.3	56.6
إنتاج أوبك	31	30.7	27.2	30.8	31.3	29.8	30.9	26.9	22.4	19
النسبة إلى الإنتاج العالمي	%53	%52	%49	%51	%50	%47	%47	%42	%38	%33

المصدر: العمري علي، **مصدر سبق ذكره**، ص 16.

الشكل رقم 15: تطور حصة أوبك من الإنتاج العالمي للنفط للفترة 1973-1982

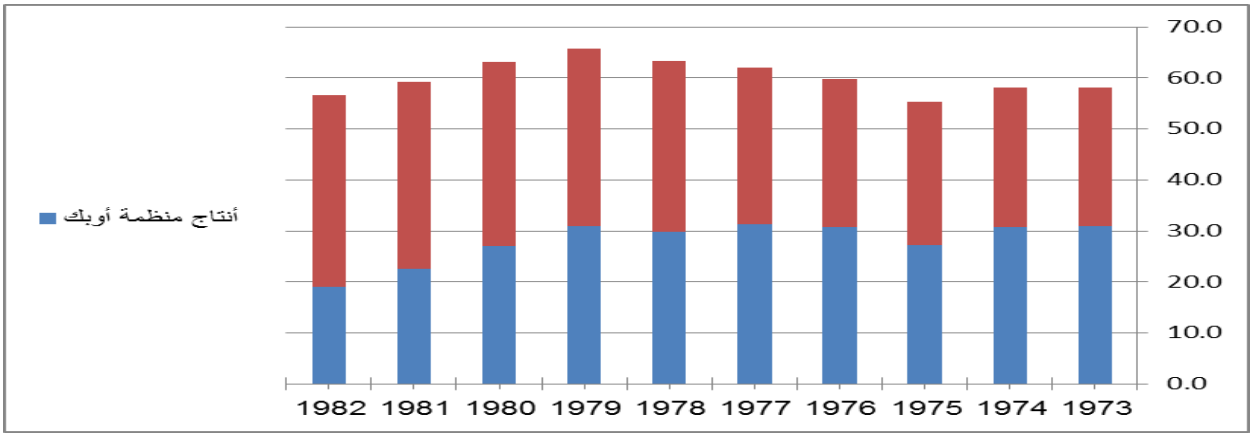

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم:

ثانيا: تحولات السوق البترولية العالمية

1. عدم التوازن بين العرض والطلب:

كانت عمليات إنتاج البترول غير منفصلة عن العمليات اللاحقة فهي متكاملة[1] في ظل هيكل الصناعة البترولية، التي تميزت بالتكامل الرأسي للشركات السبع الكبرى، التي استطاعت أن تحقق التوازن

[1]-طاهر موسى الجنابي، **ملاحظات حول آثار وتذبذب أسعار البترول على الاقتصاد العربي**، النفط و التعاون العربي، المجلد 14 العدد51، 1988، ص68.

بين العرض و الطلب داخل شبكاتها، وفي ظل الظروف اللاحقة أي عندما اتخذت الدول المصدرة للبترول قراراتها المتعلقة بالتحكم بالبترول المنتج من أراضيها أدى ذلك إلى فصل عمليات الإنتاج عن العمليات اللاحقة، فالبائعون للبترول يسيطرون على الإنتاج بينما يتحكم المشترون بالعمليات اللاحقة وبالتالي أصبح التوازن بين العرض والطلب داخليا مستحيلا.

2. دمج سوق الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت سوق الولايات المتحدة الأمريكية منفصلة عن السوق البترولية العالمية حتى الستينات حيث تحميها حصص الاستيراد وتنظيم الأسعار، وعندما اندمج اقتصادها في السوق العالمية ارتفعت عنه الحماية، وبالتالي تغير الوضع فأصبحت تقلبات الأسعار البترولية العالمية تثير ردود فعل في جانبي العرض والطلب في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، كما أن التغيرات التي تصيب العرض في السوق الأمريكية تنعكس على السوق البترولية العالمية من جهة أخرى.

3. الأسواق الفورية والمستقبلية للبترول:

أ. الأسواق الفورية :

هي أسواق[1] عرفتها صناعة البترول من قديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض البترولية بأسعار مخفضة ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، لم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز **10** إلى **15%** من حجم التجارة البترولية العالمية، كما أن السعر الفوري لم يكن يؤثر تأثيرا محسوسا على الأسعار المعلنة أو الرسمية، غير أن الاختلال الذي طرأ منذ منتصف الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي ما جعل أهمية الأسواق الفورية تتزايد حتى صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم استقرار الأسواق ومن ثم انخفاض أسعاره، ذلك لأن الأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية و السياسية التي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية و نفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

ب. الأسواق المستقبلية (البورصات البترولية)

ظهرت خلال الثمانينات الأسواق المستقبلية للبترول وهي أسواق عرفها العالم من قديم في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية أما بالنسبة للبترول فهي ظاهرة مستحدثة فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار و يوجد منها ثلاث أسواق رئيسية هي أسواق نيويورك ، لندن و سنغافورة , يتم فيها التعامل اليومي على البراميل الورقية[2] مما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في براميل الزيت الحقيقية، بذلك انحرفت تلك الأسواق عن هدفها الأصلي وهو تأمين الاحتياجات المستقبلية لمستهلكي البترول بأسعار مستقرة لكي تصبح مجالا للمضاربة على البترول و تحقيق الأرباح بالمراهنة على اتجاه أسعاره، بل دخلها لنفس الغرض العديد من شركات البترول العالمية و تختلف

[1]- مواقع الأسواق الفورية (سوقي خليج المكسيك و ميناء نيويورك) في الولايات المتحدة، الخليج العربي، سوق سنغافورة في الشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا.

[2] مشدن وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص80

الآراء حول تقويم أثر تلك الأسواق على أسعار البترول في أسواقه الحقيقية إذ يرى البعض أنها تعتبر عامل استقرار بينما يرى البعض الآخر أنها تعمل على زيادة حدة التقلبات و أنها صارت تقود أسواق التعامل الفعلي بدلا من أن تقتفي خطاه.

ج. مصافي التكرير :

أدى انخفاض الطلب على المنتجات البترولية خلال الثمانينات نتيجة لبرامج الترشيد إلى تشغيل مصافي التكرير عند مستويات منخفضة[1] (حوالي **70%** في المتوسط) مما ألحق بعض الخسائر بأصحابها و بدلا من أن يتجه هؤلاء إلى حكومات الدول المستهلكة لخفض الضرائب البترولية التي زيدت منذ منتصف الثمانينات من 22 دولار إلى 55 دولار للبرميل قاموا بالمطالبة بنقل مخاطر التكرير إلي الدول المصدرة للبترول عبر ما عرف بتسعيرة البترول الخام وفقا للقيمة الصافية للمنتجات البترولية قبل الضرائب لكن بعد خصم كافة التكاليف بما فيها أرباح المصافي، بالتدريج صار هذا النظام يحتل مكانة هامة في التسعير و أضاف عاملا جديدا من عوامل عدم الاستقرار يصعب توحيدها و تختلف من منطقة استهلاكية إلى أخرى.

ثالثا: حرب الأسعار داخل منظمة OPEC

1. الخلافات السياسية والإيديولوجية داخل المنظمة:

أدت الخلافات داخل منظمة **OPEC** إلى عدم التنسيق بين الدول الأعضاء حيث أن لكل دولة ظروفها ومصالحها ففي داخل **OPEC** يوجد انقسامات سياسية ودينية عميقة تؤثر على مجرى اتخاذ القرارات بحيث تعمل أحيانا بعض الدول ضد الأخرى وذلك كان سببا في إنهاء معظم مؤتمرات **OPEC** خلال الثمانينات دون اتخاذ قرار موحد، مثال ذلك إصرار الحكومة الإيرانية عام **1982** على تجاوز معدلات إنتاجها بأكثر من الحصة المقررة لها مما تسبب في زيادة حجم الفائض في السوق البترولية ويرجع موقف إيران هذا إلى دافعين أحدهما اقتصادي وهو الحصول على عائد يمكنها من تمويل نفقات الحرب ضد العراق والثاني سياسي ويتمثل في رغبتها في تقليص سيطرة السعودية **داخلOPEC**، تباين الاتجاهات السياسية, الأيديولوجية, والظروف والمشاكل الاقتصادية أدى إلى تمزيق وحدة المنظمة وإضعافها بالإضافة إلى تراجع سيطرتها على السوق البترولية .

2. عدم التزام الدول الأعضاء بالحصص والأسعار الرسمية

أ. حصص الإنتاج

في عام **1982** تجاوزت إيران[2] الحصة المقررة لها و هي **1.2** مليون برميل يوميا فأنتجت **1.8** مليون برميل يوميا, في العام الموالي أنتجت **2.5** مليون برميل بينما كانت حصتها المقررة **2.4** مليون برميل كما تجاوزت فنزويلا حصتها البالغة **1.5** مليون برميل فأنتجت **2** مليون برميل و كثيرا ما أقدمت نيجيريا على

[1] حسين عبد الله، **الحوار بين منتجي البترول و مستهلكيه النفط و التعاون العربي**، المجلد 22، العدد 75، 1996 ص،76.

[2] مديحة حسن السيد الدغيري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 298-299،

تجاوز حصتها، أما على مستوى الدول العربية نجد أن ليبيا تجاوزت حصتها بمقدار الضعف فأنتجت **5.1** مليون برميل بينما كانت حصتها **750** ألف برميل ومن أجل تمويل الحرب الدائرة بين ايران والعراق قام هذا الأخير بتجاوز حصته المقررة في كثير من المرات و على الرغم من قبول السعودية بلعب دور المنتج المتأرجح إلا أن إنتاجها كثيرا ما كان يزيد على **11** مليون برميل.

مجمل القول أن الدول الأعضاء في **OPEC** لم تلتزم بحجم الإنتاج الكلي المحدد لها في عام **1982** و البالغ **17،5** مليون برميل و تجاوزته إلى أن بلغ **19.4** مليون برميل بزيادة قدرها **9%** في الوقت الذي كانت فيه السوق البترولية العالمية تعاني من فائض العرض.

ب. الأسعار الرسمية[1]

إذا كانت منظمة **OPEC** قد قامت بتحديد سقف الإنتاج لمنع تدهور الأسعار والحفاظ على سعر الخام عند القياس **34** دولار للبرميل فان بعض أعضاءها منحوا خصومات على السعر المحدد منذ سنة **1982** مما أدى إلى تحطيم هيكل الأسعار فقامت إيران بتخفيض سعر البترول المنتج لديها بمقدار **4** دولارات للبرميل في فيفري **1982** ليهبط سعر الخام إلى **30** دولار للبرميل في نفس العام وفي فيفري **1983** بادرت نيجيريا بخفض أسعارها بمقدار **5.5** دولار للبرميل من أجل مواجهة انخفاض أسعار بترول بحر الشمال الذي يعد منافسا للخام النيجيري، أمام هذه العوامل مجتمعة لم يكن هناك مفر من قيام تخفيض على الأسعار الرسمية بـ **5** دولارات ليصبح سعر البرميل **29** دولار، بعد مضي عام ونصف على هذا القرار كانت السوق لا تزال تعاني من التخمة وتزايد الإمدادات البترولية الأمر الذي دفع بالمنظمة في أكتوبر **1984** لوضع سياسة جديدة تحول دون انهيار الأسعار وتقضي بخفض الإنتاج بمقدار **1.5** مليون برميل ليصبح سقف الإنتاج **16** مليون برميل يوميا، غير أن نيجيريا أعلنت في هذه الأثناء عن تخفيض في الأسعار بـ **2** دولار للبرميل على الرغم من إعفاء المنظمة لها من قرار خفض الإنتاج وتبعها بمنح خصومات وتسهيلات لدى البيع كل من إيران، قطر، الجزائر، السعودية، العراق، والإمارات التي منحت خصومات بلغت **1.8** دولار للبرميل, من جهة أخرى أقدم بعض أعضاء **OPEC** بتكثيف صادراتهم المكررة التي لا تخضع لأسعار المنظمة الرسمية و اتباع أسلوب مقايضة البترول بالقمح أو السلاح.

كل هذه الأسباب لم تمكن **OPEC** من الحفاظ على سعر **29** دولار للبرميل إلا خلال شهر جانفي **1985**، وفي شهر فيفري قامت **OPEC** بإجراء ثاني تخفيض لأسعارها حيث بلغ سعر البرميل **28** دولارا ورغم التخفيضات التي جرت في الفترة بين **1982**– **1985** على سقف الإنتاج إلا أن ذلك الإجراء من طرف

[1] مشدن وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 82

OPEC لم يكن كافيا لمنع الفوضى التي عمت السوق البترولية وأدت إلى انهيار الأسعار سنة **1986** حتى وصل سعر البرميل إلى **8** دولار منتصف ذلك العام.

3. السعودية ولعبة المنتج المتأرجح :

منذ الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة **1983** لعبت الرياض دور المنتج المتأرجح[1] فمن أجل أن لا تنهار أسعار الخام اختارت السعودية القيام بتخفيض مستوى إنتاجها للتعويض عن الزيادة الحاصلة في إنتاج الآخرين لكن التجاوزات التي حصلت بالنسبة لسعر البترول وحصص الإنتاج أغاضت المملكة التي حذرت في بداية جويلية **1985** من أنها قد تتخلى عن دورها كمنتج مرن في منظمة **OPEC** وعليه أعلنت في أول الأمر خطتها الرامية إلى بيع مليون برميل إضافي يوميا عن طريق قيامها بإجراء تخفيض في سعرها بقدر 3 دولارات للبرميل، وفي بداية أكتوبر **1985** أعلن العاهل السعودي عن استمرار المملكة السعودية بإنتاج المزيد من البترول حتى بلوغ حصتها الكاملة.

لقد أظهر السعوديون قدرتهم على بيع المزيد من إنتاجهم بسعر" حسب ما تدره المنتجات " **Net Back**[2]" هذا النهج حفز دولا أخرى مثل الكويت والإمارات، إن هدف السعودية هو إرغام بريطانيا على الجلوس مع منظمة **OPEC** على طاولة الحوار من أجل تخفيض الإنتاج فخلال السنوات **1979–1985** قامت كل من بريطانيا والنرويج بزيادة حجم إنتاجها بمعدل **2.61%** و **104%** فيحين انخفض إنتاج **OPEC** بمقدار **3.49%** غير أن الكثير من الخبراء اعتقدوا أن غضب السعودية الشديد اتجاه بريطانيا يكاد يكون في غير محله فإنجلترا ما هي إلا كبش فداء في هذا الادعاء السعودي الذي يرمي إلى صرف الانتباه عن حقيقة أن السعوديين يشنون حرب أسعار عنيفة ضد أعضاء **OPEC** بالأخص ليبيا, إيران و الجزائر من أجل استرجاع المملكة موقعها في السيطرة على سوق البترول العالمية و ما يمكن أن يحقق لها و حلفائها في **OPEC** من فوائد على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

[1] مشدن وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 83

[2] سعر المشتقات من برميل البترول الخام في السوق الحرة بعد طرح كلفتي الشحن والتفريغ **NET BACK**

المطلب الثاني: تبعات أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري

إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام **1986** وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من **13** دولار للبرميل، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن انخفاض بمقدار **1** دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره **500** مليون دينار، هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية، تمثلت أهم مظاهر هذه الأزمة بالجزائر في

أولا: الاختلالات الهيكلية

- انهيار النظام الاشتراكي والاستراتيجيات الصناعية.
- ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتموين الخارجي.
- ضعف الزراعة، حيث بلغت المنتجات الغذائية المستوردة 87% من إجمالي الواردات.

ثانيا الاختلالات الاقتصادية/المالية وتمثلت في:

- العجز في ميزانية الدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام على استثمارات القطاع العمومي، ودعم أسعار السلع والخدمات، أمام انخفاض الإيرادات الضريبية، وانخفاض دخل الحكومة من الإيرادات البترولية.
- العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين **1986** و**1989** ومحاولة معالجته عن طريق القروض قصيرة الأجل، مما أدى إلى ارتفاع الدين من **18.440** مليار دولار في **1985** إلى **24.940** مليار دولار في **1989** وارتفاع خدمة الدين.
- تغطية عجز الخزينة العمومية الذي بلغ **12.7%** من الناتج المحلي سنة **1988** بالإصدار النقدي مما أدى إلى ارتفاع السيولة.
- زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان، والتي رافقتها زيادة الأجور للعمال التي لم تقابل بزيادة الإنتاج، وارتفاع الاستهلاك، وانخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة.

وفيما يلي تفصيل أثار انهيار أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية والمالية:

1. عجز في الميزانية العامة:

وضعت ميزانية عام **1986** على أساس سعر متوسطي يقدر بـ **24** دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق **48** مليار دج من الجباية البترولية تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار، حيث تم إقرار عجز قدره **14** مليار دج بإرادات جبائية تقدر بـ **29** مليار دج، إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك، لأن السعر وصل إلى **15** دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره **20** مليار دج.

2. عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

عرف ميزان المدفوعات تدهورا مستمرا في النصف الثاني من الثمانينات، وهذا راجع إلى سببين:[1]

السبب الأول يتعلق بالميزان التجاري، حيث عرفت الجزائر منذ عام **1986** تدهورا كبيرا في معدلات التبادل بسبب التدني الملحوظ لسعر الصادرات، إذ بلغ سعر البرميل للبترول حوالي **10** دولار أمريكي مما نتج عنه خسارة في الاقتصاد الجزائري قدرت بحوالي **45%** من إيرادات الصادرات، وبالمقابل عرف سعر الواردات استقرارا وارتفع حجم الواردات إلى غاية عام **1990** بسبب تزايد التبعية الغذائية.

والسبب الثاني راجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية للبلاد.

استمر العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية عام **1990** الذي حقق فيه هو الآخر عجزا قدره **0,76** مليار دج، بنسبة عجز بلغت **11,4%** مقارنة بسنة **1985**.

3. تراجع في حجم الاستثمار:

انخفاض أسعار البترول في سنة **1986** الذي تزامن مع المخطط الخماسي الثاني**1980-1984** بدأ حجم الاستثمارات يتقلص تدريجياً، وخاصةً في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، مما أدى إلى ركودٍ في القطاع المنتج، فحجم الاستثمارات العمومية الموجهة إليه انخفضت نسبتها من **15,3%** سنة **1985** إلى **13,8%** سنة **1986**، وهي السنة التي حدثت فيها أزمة أسعار النفط ووصلت إلى **11,7%** سنة **1987**.

4. تراجع في نمو الناتج المحلي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة **1973-1981** متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ **22.72%** في حين كان متوسط معدل نمو السنوي للعائدات النفطية خلال نفس الفترة **30.83%** وبذلك فقد كان للتطور الكبير الذي عرفته العائدات النفطية خلال هذه الفترة تأثير واضح على التطور الكبير الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي والذي شهد معدلات نمو مرتفعة تناسبت مع معدلات النمو المرتفعة للعائدات النفطية.

ومع هبوط قيمة العائدات النفطية وتسجيلها لمعدلات نمو منخفضة طيلة أغلب سنوات الفترة الممتدة ما بين سنتي **1982** و**1989عرفت** معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا محسوسا حيث لم تتجاوز معدلات نموه **10%** بعدما كانت لا تقل عن **14%** خلال الفترة **1972-1981**[2].

---

[1] نبيلة عرقوب، **محاولة تقدير معادلة في الاقتصاد الكلي على المستوى الكلي دراسة نظرية وقياسية 1970-2008**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011-2012 ص83.

[2] بلقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2014-2015،ص 136.

5. ارتفاع المديونية الخارجية:[1]

لجات الجزائر إلى الاستدانة بغية تنفيذ السياسة الاقتصادية المتبعة منذ سنة **1970** والقائمة على الصناعات المصنعة، من خلال استيراد التكنولوجيا والمساعدات التقنية الأجنبية، والمواد الأولية مراهنة في ذلك على عوائدها النفطية. ونتيجة لانهيار أسعار النفط خلال منتصف الثمانينات بالشكل المفاجئ والسريع والذي أدى إلى انخفاض العائدات المتأتية من تصدير النفط، بالإضافة عدم وجود استراتيجية واضحة لإدارة هذه القروض، وجدت الجزائر نفسها مجبرة من جديد للجوء إلى الاقتراض لتمويل الاستهلاك والاستثمار في بعض المشاريع. وكانت القروض في أغلبها تجارية قصيرة الأجل وبشروط غير ملائمة تماما، مما رفع من حجم المديونية الخارجية إلى مستويات لا يمكن للاقتصاد الجزائري أن يتحملها بانتقالها من مستوى **15.9** مليار دولار سنة **1984** إلى **29.5** مليار دولار سنة **1994**.

6. زيادة في مستويات التضخم:

لقد عرفت مستويات التضخم ارتفاعاً كبيراً بمجرد حدوث أزمة أسعار البترول سنة **1986**، فبعدما كان يقدر معدل التضخم بـ **8,2%** سنة **1984** قفز إلى **15.9%** سنة **1989** و**31,8%** سنة **1992**، ويرجع هذا إلى ما عرفه النصف الثاني من سنوات الثمانينات، أين كان هناك ارتفاع كبير في مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتزامن هذا الارتفاع مع ما عرفه الجهاز الإنتاجي من عجزٍ في تلبية هذا الطلب.[2]

بعد سنة **1993** واصلت معدلات التضخم ارتفاعها، حيث سجلت معدلات التضخم **29%** و **29,8%** في السنتين **1994** و**1995** على التوالي، بعد أن كان **20,5%** سنة **1993**، إلا أنه ما لبث أن تراجع ليسجل **18,7%** و **8%** سنتي **1996** و**1997** على التوالي، ويرجع ذلك إلى الصرامة الكبيرة في إدارة الطلب، حيث استطاع هذا البرنامج، وبطريقة مبالغ فيها، تخفيض حجم الطلب الكلي والشكل الموالي يوضح الزيادة في مستويات التضخم.

الشكل رقم 16: تطور مستويات التضخم خلال الفترة 1977-1996

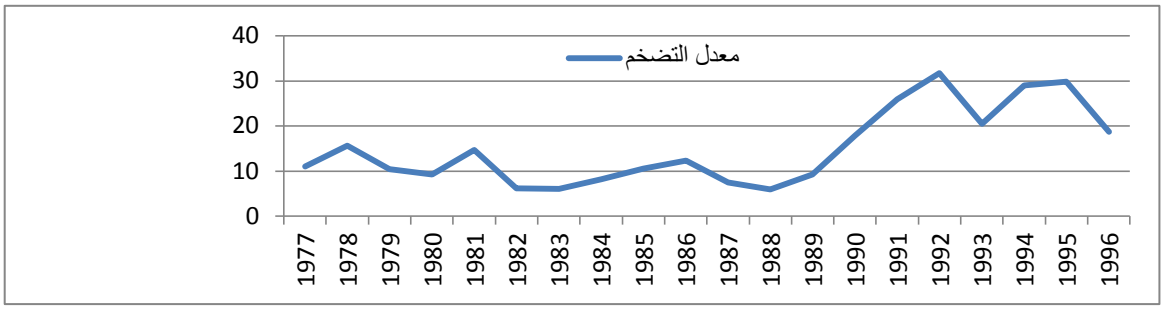

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء **ONS**

[1] بلقلة إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 138
[2] بلقلة إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 153

المبحث الثاني : الأزمة النفطية لسنة 2014 الأسباب والتبعات على الاقتصاد الجزائري

تعتبر الأزمة النفطية أحدث الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري ووضعته أمام اختبار حقيقي نظرا للإصلاحات العميقة التي شهدها بعد أزمة **1986** والخبرة الناتجة عن الأزمة السابقة أضف إلى ذلك البحبوحة المالية التي كانت فيها الجزائر لفترة زمنية طويلة كانت كافية لوضع ميكانزمات لمواجهة هكذا أحداث.

المطلب الأول: أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو **2014** هبوطاً مطرداً، إذ كان سعر خام برنت في حدود **110** دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من جانفي **2015** إلى ما دون خمسين دولاراً، ويرجع هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، المتمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، إضافة إلى قوة العملة الأميركية **الدولار** وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام بوفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط **أوبك**، وتحديداً ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة **60%** من الانخفاض المتسارع للأسعار

وأسهم أيضاً في التراجع الشديد لأسعار النفط في الأشهر الستة الأخيرة لعام **2015** ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل، وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأميركي– أكبر اقتصادات العالم– والذي استفاد بشكل كبير من هبوط سعر الخام الذي قلص فاتورة الطاقة على المستهلكين الأميركيين، مما دعم إنفاقهم الذي يعد المحرك الأول للاقتصاد الأميركي.

يمكن تقسيم أسباب الأزمة النفطية لسنة **2014** إلى أسباب اقتصادية وأسباب غير اقتصادية

أولا الأسباب الاقتصادية:

تمثل الأسباب الاقتصادية أو الأسباب الظاهرة اللاعب الرئيس في التأثير على أسعار النفط و يمكن تحديد ستة أسباب يمكن إيجازها كالتالي

1. الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع الزيادة في العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، فقد نما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ العام **2008** حتى أواخر **2014** بنسبة **70%** تمثل

زيادة في العرض بمقدار **4** مليون برميل يوميا،[1] فالسوق الأمريكي وهو أكبر مستهلك للنفط انتعش مع زيادة إنتاج من النفط و الغاز الصخريين و تراجع الواردات منها.[2]

فحسب تقرير لوكالة الطاقة الدولية يعود انهيار الأسعار إلى قفزة في المعروض منه خارج دول أوك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق مع انكماش في الطلب وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج **40%**من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئًا في اجتماعها الشهير في نوفمبر **2014**، وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند **30** مليون برميل يومًيا، وكان ذلك مفاجًئا للأسواق، فأًدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط برنت انهياره من **80** إلى **60** دولار للبرميل الواحد خلال ديسمبر **2014**، ثّم ليصل إلى ما دون **50** دولار في جانفي **2015**.[3]

2. عامل التكنولوجيا:

إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم هو **34** إلى **35%** في بحر الشمال تستخرج **50%** وفي خليج المكسيك تستخرج **55%** والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل, فإذا ارتفع عامل الإنتاج **1%** تضاف **12** مليار برميل الى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة.[4]

3. ارتفاع إنتاج النفط الصخري:

إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، أضاف هذا المصدر الجديد حوالي **4.2** مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخُمة من المعروض العالمي، فقد بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر سنة **2014** ما يقارب **8,97** مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج الغاز والنفط الصخري.

---

[1] خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015 ص6.

[2] راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015 ص3.

[3] خالد بن راشد الخاطر، **مصدر سبق ذكره**، ص5.

[4] راهم فريد، بوركاب نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

ارتفاع مكاسب الكفاءة في النفط الصخري الأمريكي:

لعب الازدهار في إنتاج النفط الصخري الأمريكي دورا هاما في انهيار أسعار النفط من منتصف **2014** إلى أوائل عام **2016**. وقد أدت المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في هذا القطاع إلى خفض أسعار التعادل إلى حد كبير، مما جعل النفط الصخري الأمريكي هو المنتج الفعلي للتكلفة الحدية في سوق النفط العالمية.

4. الدورة الاقتصادية الرأسمالية:

يعتبر الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان مع تباطء النمو الاقتصادي في الصين وهي من أكبر الأسواق الاستهلاكية للنفط من أسباب انخفاض أسعار النفط فقد كان نسبة النمو الاقتصادي العالمي في **2015** في حدود **3,6** فقط مقابل **3,2** في **2014** ترتب عنه زيادة ضئيلة في الطلب على النفط قدرت بـ **1,1** مليون برميل يوميا فقط, الأمر الذي أحدث مضاربة كبيرة على انخفاض الأسعار. ومنافسة شديدة بين كبار البائعين، حتى إن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار واحد عن كل برميل للمشترين في آسيا, و **40** سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة.[1]

5. ارتفاع سعر صرف الدولار:[2]

يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، و يتم تسعير النفط بالدولار الأمريكي نظرا لقوة و استقرار الدولار، و منه فارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط.

فلو أخذنا دولة الهند مثلا و هي احدى اكبر مستوردي النفط , في عام **2011** كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار يساوي (**54** روبية مقابل **1** دولار تقريبا), بما أن سعر برميل النفط وقتها كان **110** دولار للبرميل. يعني أن الهند في عام **2011** كانت تشتري كل برميل بـ **5900** روبية تقريبا، لو ارتفع سعر صرف الدولار بحيث صارت (**61** روبية مقابل **1** دولار تقريبا) معنى ذلك أن الهند عليها أن تدفع **6700** روبية مقابل برميل نفط واحد, وبالتالي تكبدها مصاريف إضافية ضخمة في حال أنها استمرت على شراء نفس الكمية من النفط، لذلك هي تلجأ إلى خفض وارداتها من النفط الخام. ومن ثم خفض واردات النفط و بقية الدول المستوردة يؤدي إلى انخفاض الطلب ما يؤدي زيادة المعروض وبالتالي انخفاض سعر البرميل.

[1] راهم فريد، بوركاب نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص4.
[2] راهم فريد، بوركاب نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك):[1]

تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط(أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، يقدر إنتاجها بـ **32.3** مليون برميل، وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط، المقدر بـ **97** مليون برميل، نظرياً يمكن للأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع، وهذا متوقع لأن هذه المنظمة أنشئت كي تكون اتحاداً احتكارياً يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين، غير أن الفترة الأخيرة شهدت تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار. فقد فاجأت المنظمة – في اجتماعها في نوفمبر **2014**– الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، هذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (**2009–2008**) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

ثانيا: الأسباب غير الاقتصادية[2]

ومن بين الأسباب أيضا الوضع الجيوسياسي، وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، و الذي كان تأثيره على الأسعار عكس التوقعات، مع الدور العكسي الذي لعبته أوبك و بالأخص السعودية التي تعتبر أكبر مصدر للنفط حيث قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر الى السوق الآسيوية خلال ثلاث أشهر متتالية و باعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية "مؤشر دبي وعمان" بالإضافة أنها خفضت أسعار النفط الثقيل المصدر إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من "**مؤشر أرجوس**" بنسبة **10%** كما قامت برفع إنتاجها إلى **9,704** مليون برميل يوميا في سبتمبر **2014** مقابل **9,597** مليون في أوت وبررت السعودية أسباب التخفيض بالرغبة في الحفاظ على عملائها والسعي لكسب عملاء جدد في السوق.

مع رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي الذي يشهد مرحلة تحول، في الوقت نفسه العمل على خفض أسعار الطاقة عالميا لا سيما لتأثيرها المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة الى الخارج

[1] عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، ص2.

2 راهم فريد، بوركاب نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص6

يأتي في مقدمة الدول المتأثرة بانخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمية من القوى الكبرى روسيا لاعتماد ميزانيتها على عوائد بيع الطاقة عالميا بنسبة تفوق **50%** و هو ما دفع معتنقي نظرية المؤامرة إلى القول بأن هناك رغبة أمريكية في خفض أسعار الطاقة عالميا من أجل الضغط على موسكو، وإلحاق الأضرار باقتصادها المعتمد على صادرات الطاقة ، وذلك في المواجهة الدولية بقيادة واشنطن للسياسات الروسية المعارضة لمصالح القوى الغربية.

حيث ركز المحلل الأمريكي **توماس فريدمان** على أهمية خفض أسعار النفط عالما كإحدى أدوات الضغط الأمريكية على الدول المعادية للمصالح الأمريكية، والتي تأتي في مقدمتها روسيا، والنظام الإيراني، حيث هدف التحالف النفطي السعودي عن طريق خفض أسعار النفط الممنهج الضغط على ميزانية موسكو و طهران حتى لا تستطيع تحمل أعباء مصاريفهما ولا يكون اقتصاد الدولتين قادرا على الحياة.

التنجية المنشودة من انخفاض أسعار النفط مزيد من الصعوبات في مواجهة ايران وروسيا، ومزيد من المشاكل الاقتصادية و الأعباء الإضافية في الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة معهما في سوريا فالأمور التي تبدو اقتصادية بحتة للوهلة الأولى هي نذر حرب عند تدقيق النظر و التركيز في المشهد قليلا تكون الحرب النفطية واضحة.

المطلب الثاني: تأثير أزمة النفط لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري

أولا :الآثار الاقتصادية

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر و يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

1. الميزان التجاري

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة **2014** فائضا تجاريا قدره نحو **5.39** مليار دولار مقابل **6.6** مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18%، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر **2014** نحو **49.23** مليار دولار مقابل **48.53** مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة **2013**، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها **43.83** مليار دولار مقابل **41.93** مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره 4.55 %حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية[1].

[1] مريم شطيبي محمود، **التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري**، ندوة أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2015، ص6.

وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت **112** بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة **2014** مقابل **116** بالمائة خلال نفس الفترة من سنة **2013**، وحافظت المحروقات على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته **95.83** % من الصادرات بقيمة قدرها **47.18** مليار دولار مقابل **46.97** مليار دولار خلال نفس الفترة.

2. ميزان المدفوعات

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات و المتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.

فعند ما انخفض سعر البترول إلى **70** دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة **2014** قدر بـ **1.32** مليار دولار مقابل فائض قدر بـ **0.88** مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلّصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى **193** مليار دولار في نهاية جوان **2014** بعد أن بلغ في نهاية **2013** حوالي **194** مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى **185** مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت **8** مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول.

و تشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى **172.6** مليار دولار بنهاية عام **2015** ما يعادل **28** شهرا من الواردات السلعية مقارنة مع **193** مليار دولار نهاية النصف الأول من عام **2014** التي كانت تعادل **40** شهرا من الواردات[1].

3. الناتج الداخلي الخام

إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى 208مليار دولار لسنة **2015** مقارنة مع حوالي **211** مليار دولار كان متوقعا عام **2014** على أساس نمو سنوي في حدود **4%** مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز **3.9%** عام **2015** مقارنة مع **4.5%** العام **2014** نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد

[1] مريم شطيبي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

ثانيا: الآثار الاجتماعية

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي[1].

1. تقلص فرص التشغيل و برامج التنمية

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري، فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط و تراجع العوائد منذ جوان **2014** هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة **2015** وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا و لا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي و اجتماعي مثل ورش الترامواي و النقل الحديدي و الطريق السيار الخاص بالهضاب العليا كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي **2015-2019** بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل **55.2** مليار دولار سنويا وذلك لمدة **5** سنوات

2. انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من **3** إلى **5%** خلال عام **2015** مقارنة بسنة **2014** خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل لنحو **10%** خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة **2015** إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير، ويعتبر إلغاء المادة **87** مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا، أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع و الخدمات[2].

3. تهديد السلم الاجتماعي

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث إن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية و توفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر

[1] مريم شطيبي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص9.
[2] مريم شطيبي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

حدة مستقبلا بسبب تقلّص فرص التشغيل وبرامج التنمية، كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي[1].

4. تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرّة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو. فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل 80 ثمانين مليون دولار، وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية[2].

[1] مريم شطيبي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[2] مريم شطيبي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الأسباب المختلفة لأزمة **1986** والمتعلقة بالتأثير والتلاعب بالعرض والطلب، أسباب منها الاقتصادية ومنها السياسية ومنها ما هو متعلق بالدول المستوردة للنفط التي اتخذت ما يلزم للضغط على أسعار النفط نحو الأسفل ومنها ما تعلق بالدول المصدرة للنفط التي عوضا من التعاون فيما بينها واتخاذ خطوات وقرارات متناسقة، اتخذت كل دولة قرارات وإجراءات فردية لمصالح ظرفية أنانية أدت في النهاية إلى الحاق الضرر بالجميع وقد عرضنا الآثار السلبية التي ترتبت عنها بالنسبة للاقتصاد الوطني .

تشابهت الأسباب والنتائج بين أزمة **2014** وأزمة **1986** من الناحية الإجمالية فقد كان سبب انهيار الأسعار هو زيادة العرض مقابل تراجع الطلب وكانت للأزمة أثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتقلصت إيرادات الدولة وسببت عجزا في ميزانية الدولة ولو كانت بشدة تختلف عن تلك في **1986**.

عرض وتقييم الإجراءات المتخذة للحد من تبعات أزمتي 1986و 2014

تمهيد

عند كل هزة و بعد كل أزمة اقتصادية تتخذ السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات والإصلاحات من أجل تصحيح نواحي القصور في الاقتصاد الجزائري، تختلف الإجراءات باختلاف الأزمة وشدتها بعض الإصلاحات اتخذت ذاتيا وتحت إشراف محلي وإصلاحات أخرى جاءت بإشراف هيئات دولية، اكثر الإصلاحات شمولية لجوانب الاقتصاد ووضوحا الإصلاحات التي بنتها عقب أزمة **1986** حتى أنها تجاوزت معنى الإصلاح إلى تغير هيكلي جذري في الاقتصاد.

على الرغم من التغيرات والإصلاحات تعرض الاقتصاد الجزائري إلى هزة أخرى في **2014** أعادت إلى الأذهان أزمة **1986** واضطرت السلطات لمراجعة السياسة المنتهجة واعتماد إصلاحات جديدة لحماية الاقتصاد الجزائري من مصير **1986.**

وفما يلي سنحاول عرض وتقييم الإصلاحات المتخذة من طرف الجزائر للحد من تبعات أزمتي **1986 و2014** .

المبحث الأول: عرض وتقييم الإجراءات المتخذة للحد تبعات أزمة 1986

سعت الجزائر بعد الأزمة النفطية 1986 إلى تبني العديد من الإجراءات داخلية وأخرى مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي كل هذا من أجل تخفيف حدة الأزمة وبعث الاقتصاد الجزائري من جديد وسنحاول التطرق وتقييم هذه الإجراءات والنتائج المترتبة عنها.

المطلب الأول: الإجراءات المتخذة للحد من تبعات أزمة 1986

على إثر الأزمة البترولية لسنة **1986** تأكد مواطن ضعف نظام التخطيط المركزي الذي اعتمد في موارده على مورد رئيسي تتحكم فيه عوامل خارجية هو قطاع النفط فتحول سوق النفط العالمية لصالح المشترين أثر بشكل كبير على موارد النقط من العملة الصعبة للجزائر لذا " فقد كشف تقلص الإيرادات الخارجية عن الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني، ومن ثم ضرورة الإصلاح العميق، ولقد تم اتخاذ سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بالإطار القانوني و بتسيير المؤسسات العمومية وبالنظام المصرفي وذلك انطلاقا من سنة **1988**، حيث لم يخل قطاع المحروقات من هذه الإصلاحات.

1. الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

لا ترجع الإصلاحات الذاتية المتخذة من قبل الجزائر إلى الأزمة النفطية لسنة **1986** بل إلى ما قبل الأزمة فقد لوحظت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائر وكان لابد من تصحيح الاختلالات عن طريق إجراءات منها:

أولا: إعادة الهيكلة

قامت السلطات بإعادة هيكلة أولى لمؤسسات القطاع العام سنة **1982**، فألغيت المنشآت الكبرى وقسمت إلى شركات أصغر حجما وأسهل إدارة، تمثلت أهداف إعادة الهيكلة في ما يلي:[1]

- إعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي، وتخفيض الديون الخارجية، وتدعيم التكامل الاقتصادي.
- متابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مع تكييف هيكل الاستثمارات من أجل تأمين تغطية أفضل للحاجات الاجتماعية الأساسية، وإلغاء التأخر الهام المسجل في بعض القطاعات.
- مواصلة سياسة التشغيل، وتطوير مستوى التأهيل.
- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل تحسين المؤهلات الاقتصادية عن طريق التخطيط، ووضع الوسائل المادية و البشرية الفعالة تحت تصرفه

[1] زيرمي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 91

إعادة الهيكلة التي اعتبرت نوعا من الإعداد والتطوير للمؤسسات في اتجاه الملكية الخاصة، التي تمت بدورها بأسلوبين:[1]

أ. **تجميع المؤسسات العامة في صورة شركات قابضة:** تمثل الشركة القابضة عنصر الملكية الخاصة بالدولة، وهي في ذات الوقت تبتعد عن الهياكل الإدارية والتنظيمية للدولة (الوزارات)، وتخضع عملية التجميع إلى تماثل وتكامل الأنشطة تكاملا رأسيا (الإنتاج، التخزين، النقل البيع...)، أو تكاملا أفقيا (الشركات العاملة في ميدان الأسمدة، الكيماويات..).

ب. ت**فريع المؤسسات العامة (Filialisation):** ويتم هذا التفريع من خلال دراسة مختلف الأنشطة، قصد معرفة المربحة منها وغير المربحة، وعلى أساس الأنشطة المربحة يتم دمج بعض المؤسسات مع بعضها و إنشاء مؤسسة جديدة.

شملت عملية إعادة الهيكلة :

- **إعادة الهيكلة العضوية:** التي انطلقت مع بداية **1981** طبقا للمرسوم رقم **(80/242)** الخاص بتقسيم المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير، فبعدما كانت في سنة **1980** حوالي **150** مؤسسة، ارتفعت بعد الهيكلة إلى **460** مؤسسة.
- **إعادة الهيكلة المالية:** أو ما يعرف بالتطهير المالي وهو عبارة عن إعادة تكييف النظام المالي وفق الاحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة، وبدأت **1983** فتم إعادة هيكلة **300** مؤسسة ماليا.

ثانيا: استقلالية المؤسسات

جاء هذا المشروع بعد تدهور أداء معظم وحدات إنتاج القطاع العام، وعدم قدرتها على توفير التمويل اللازم بمواصلة عملية الإنتاج وتطويره، وضمان الجودة.

في نهاية سنة **1987** عممت الإصلاحات لتحصل كل مؤسسة على استقلالها المالي، وتتحمل مسؤولية إدارتها، وانطلاقا من سنة **1988** بدأت الجزائر في اتخاذ إجراءات إصلاحية استهدفت بالدرجة الأولى استخدام قوى السوق كمحدد أساسي لتوزيع الموارد الاقتصادية، لكن السياسات المتبعة لم تكن كاملة، فتخلّت الدولة عن التسيير المباشر للنشاطات المنتجة، وتحولت هذه المؤسسات إلى مؤسسات عمومية مستقلة، أصبح للمؤسسة رأسمال خاص بها مع حرية التصرف فيه، حرية اختيار البنك الذي تتعامل معه.

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص24.

جاءت الاستقلالية بعد تضخم حجم التكاليف والأعباء الاجتماعية لصالح العمال، وعدم فعالية نظام الأسعار، وغياب تام لتسيير المخزونات على مستوى المؤسسات، إضافة إلى الاستخدام السيئ لوسائل الإنتاج والقدرات الإنتاجية، وعدم التحكم في التكنولوجيات، زد على ذلك انتشار البيروقراطية.[1]

وتجسدت هذه الاستقلالية من خلال القانون **(88/06)** حيث نص على[2]:

- اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير أدوات السياسة النقدية.
- منح المؤسسات المالية غير المصرفية إمكانية القيام بعمليات التوظيف المالي، للحصول على أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تنشط داخل التراب الوطني أو خارجه.
- السماح للمصارف بالاقتراض طويل الأجل من الجمهور أو اللجوء إلى ديون خارجية.

إضافة إلى ذلك تم إدخال إصلاحات ذاتية اقتصادية ومراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام و الخاص، وترجم ذلك بصدور مجموعة من الأوامر والقرارات والمراسيم منها:[3]

قانون **82-11** للاستثمار المؤرخ في الذي سمح للاستثمار الأجنبي بالاشتراك مع المؤسسات العمومية على أن لا تفوق حصته **50%**.

قانون **87-19** الذي يسمح بالانتفاع الدائم بأراضي التسيير الذاتي وحل التعاونيات الفلاحية وخوصصة تسييرها لصالح العمال.

قانون **88-29** الخاص بالتجارة الخارجية و الذي فتح المجال للشركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج، ووضع حد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

القوانين من **88-01** إلى **88-06** الخاصة باستقلالية المؤسسات العمومية

لكن ونظرا لأحداث أكتوبر **1988**، لم تعد هذه التعديلات قادرة على مواجهة متطلبات التغيرات الحاصلة، فتم إلغاءها وإصدار أهم قانون في تاريخ الإصلاحات، وهو القانون **90-10** المتعلق بالنقد والقرض.

2. الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من صندوق النقد الدولي

لجأت الدولة الجزائرية إلى إدخال إصلاحات ذاتية لكن دون جدوى، لهذا ومنذ ماي **1989** شرعت في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد، وتركه لميكانيزمات السوق، من أجل القضاء على الاختلالات

---

[1] عبد الله الوناس، **الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005، ص 121 .

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم، 1988/02 الصادرة في 1988/01/13، ص55.

[3] عبد الله الوناس، مرجع سبق ذكره، ص 104.

الداخلية والخارجية، إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من أجل الرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري ، دون إهمال معالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات.

أولا: التحرير الاقتصادي

اعتبر دستور **23** فبراير **1989** النواة الأولى للتخلص من النظام الاشتراكي، وذلك بإلغاء جميع النصوص والمواد الخاصة به، كما تم إدخال العديد من التغيرات على علاقة الدولة بالاقتصاد، حيث نص على القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إضافة إلى إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحرة.

اعتمد التحرير الاقتصادي على أسس تمثلت فيما يلي:

أ. **الخوصصة:**

سعت الجزائر لتفعيل الخوصصة بسن العديد من القوانين، إضافة إلى استحداث جهازين مكلفين بهذه العملية وهما:

- المجلس الوطني لمساهمات الدولة.
- المجلس الوطني للخوصصة.

بلغ مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها في الجزائر في الفترة الممتدة من شهر جوان **2003** إلى نهاية **2005** حوالي **238** منها **124** لمتعاملين خواص ووطنيين، و**81** لمجموعات من الأجراء و**31** لشركاء أجانب، كما بلغ السعر الإجمالي لعمليات التنازل **63.4** مليار دينار جزائري، ورغم أن هذه العملية باءت بالفشل نتيجة تعدد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وانعدام السوق المالي الحقيقي، إضافة إلى الحالة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، إلا أن القطاع الخاص يمثل حاليا في الجزائر، حوالي **80%** من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ويشغل أكثر من مليون عامل رسمي وحوالي **02** مليون، إذا ما تم إحصاء العمال غير المصرح بهم.

ب. **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:**

من أجل خلق مناخ استثماري جديد، وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في **1993** ثم **2001**، تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنّها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

ج. الشراكة

تعتبر الشراكة الأجنبية "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منها في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع العلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية[1].

ثانيا: برامج الإصلاح المدعومة نت طرف صندوق النقد الدولي

إن وصول الجزائر إلى أزمة حقيقية، وهي تحاول جاهدة تصحيح اقتصادها في النصف الثاني من مرحلة الثمانينات، أفقدها ثقة دائنيها في السوق المالي الدولي نتيجة تراكم ديونها مما جعلها تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية، و تجسيد ذلك عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي، الأول كان في سنة **1989** و الثاني كان في سنة **1991** والثالث في سنة **1994** ثم برنامج التعديل الهيكلي في سنة **1995**.

أ. برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (1989/05/31 – 1990/05/30)

على إثر مفاوضات تمت في سرية تامة بين الجزائر و صندوق النقد الدولي تم التوقيع على أول اتفاق **Stand by** في **31** ماي **1989** القائم على رسالة النية الحاملة لفترة **12** شهر.

1) محتوى و أهداف الاتفاق: حمل في طيات برنامجه المحاور الآتية

- صرامة السياسة النقدية.
- ضغط العجز في الميزانية.
- تخفيض قيمة الدينار.
- وضع محددات تحرير السعر.

أما فيما يتعلق بالأهداف التي كان يسعى الاتفاق إلى تحقيقيها فيمكننا إيجازها فيما يلي:

- تخفيض سعر الصرف و قيمة الدينار.
- تسجيل انخفاض في الواردات و ارتفاع في الصادرات و نمو الناتج الداخلي.

بالإضافة إلى هذا فإن السلطات الجزائرية عمدت من خلال الاتفاق إلى إعادة فتح أبواب السوق المالي الدولي أمامها

[1] بن عزوز محمد، **الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها**، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001، ص 426.

2) إجراءات الاتفاق الأول

- **التحرير الجزئي للاقتصاد:** في جويلية **1989** شرعت الجزائر في التحرير الجزئي للاقتصاد، من خلال قانون ضبط الأسعار و ذلك بتطبيق الأسعار الحقيقية، بعد تخلي الدولة التدريجي عن دعمها لأسعار بعض المواد دون أخرى، وخلال سنة **1990** تواصلت مجهودات تحرير أسعار بعض المواد الاستهلاكية، و وضع الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة العامة والخاصة إلى جانب اعتماد الوكلاء لدى الجمارك، مع منح رخصة الاستيراد المباشر للمتعاملين الخواص و اعتبرت هذه الأحكام تمهيدا للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- **إعادة النظر في السياسة النقدية المنتهجة:** أقبل الاقتصاد الجزائري في ظل الاتفاق الأول، على تعديلات وتغيرات هيكلية في مجال السياسية النقدية، والتي تمت بصدور قانون النقد و القرض المؤرخ في **11** أفريل **1990**، والذي يمنح البنك المركزي، والذي أصبح اسمه بعد هذا القانون بنك الجزائر، استقلاليته، كما أجبر هذا القانون الدولة على التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية، كما يسمح قانون النقد والقرض للبنوك ولمؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها، إن الغاية المنشودة من هذا القانون هي:[1]
  - الحد من توسع القرض الداخلي.
  - حث المنظومة المصرفية على جلب الموارد الادخارية، و تفادي ما ينجر عن ذلك من اللجوء المفرط إلى المؤسسة النقدية.
  - يترتب على الهدفين الأوليين الهدف المتمثل في جعل معدل التضخم يلتقي ويساير معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين

ب. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991/06/03 – 1992/03/30).

لاستكمال مسار الإصلاحات و إعادة الثقة في قدرة الاقتصاد الجزائري على الساحة الدولية، خصوصا أمام دائنيها والهيئات المالية الدولية، عمدت الجزائر على تشديد المفاوضات مع الصندوق، بغية حصولها على اتفاق ثان، و بالتالي الاستفادة من إمداداته المالية، بالإضافة إلى إمدادات من مصادر أخرى.

1) مضمون و أهداف الاتفاق الثاني:

يمكن تلخيص الاتفاق الثاني في العناصر الآتية:

- تحرير التجارة الخارجية.

[1] غرادين عبد الواحد، **خوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة دكتوراء، جامعة وهران، 2012–2013 ص82.

- إعادة الاعتبار للدينار الجزائري إلى جانب مراقبة القروض الموجهة للقطاع العام، و خاصة تلك الموجهة للمؤسسات العمومية.
- إصلاح المنظومة المالية مع العمل على منح استقلالية البنك المركزي عن خزينة الدولة.
- تخفيض قيمة سعر الصرف.
- تحرير واسع للأسعار مع تقليل إعانات الدولة.
- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي بعد الحصول على مساعدات مالية من قبل البنك الدولي.
- العمل على رفع عائدات صادرات النفط بفعل تحسين إنتاج النفط و انخفاض سعر الصرف.[1]
- أما فيما يتعلق بالأهداف المرجوة من هذا الاتفاق، فإنها تتمثل فيما يلي:
- العمل على تراجع الدولة عن تدخلها في الحياة الاقتصادية، و ترقب النمو الاقتصادي عن طريق المؤسسات العمومية الخاصة التي تنوط بها مهمة توزيع الصادرات لتقليص هشاشة التوازن المالي الخارجي.
- تخفيض الاستهلاك و تشجيع الادخار و ذلك عن طريق سن قوانين لتصحيح نظام أسعار السلع والخدمات ومعدل الصرف و أسعار الفائدة.
- تحرير التجارة الخارجية و كذلك الداخلية في اتجاه قابلية الدينار للتحويل.

ج. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (1994/04/01 – 1995/03/31)

الخلاصة التي وصل إليها الخبراء الاقتصاديون هي أن إنعاش الاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يتم إلا بإجراء تحولات عميقة في الهيكل الاقتصادي، رغم الخطورة الاجتماعية المتوقعة، وبما أن هذه التحولات تتطلب أموالا إضافية ضخمة، إضافة إلى ضرورة تخفيف أعباء الديون، وهذا ما دفع الجزائر للاستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي للتمويل و المساندة التقنية، فتم التفاوض معه و التوقيع أولا على برنامج للاستقرار (التثبيت) لفترة **12** شهرا بناء على رسالة حسن النية المرسلة للصندوق يوم **09** أفريل **1994** والمتضمنة تعهدا مسبقا من قبل السلطات لتبني برنامج التعديل الهيكلي مباشرة بعد انقضاء فترة برنامج التثبيت.

1. أهداف البرنامج:

كان برنامج يرمي لتحقيق الأهداف التالية:[2]

- تحقيق معدل نمو الناتج الداخلي الخام "**PIB**" بين **3** و **6%**، و ذلك خلال سنة **1994** و **1995**

[1] غرادين عبد الواحد، **مرجع سبق ذكره**، ص83.

[2] حميد حميدي، **الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية**،مركز، الدراسات الوحدة العربية،1999، ص 21.

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيفها.
- التقليص من الكتلة النقدية.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.
- مواصلة تحرير الاقتصاد (حرية التجارة).

د. برنامج التعديل الهيكلي (1995/03/31 – 1998/04/01)

هدف برنامج التعديل الهيكلي الذي امتد من **22** ماي **1995** إلى **21** ماي **1998** إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة **5%** خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى **10.3%**، تخفيض عجز الميزانية إلى **1.3%** مقابل **2.8** خلال **1994-1995**، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، وضع إطار تشريعي للخوصصة.[1]

هدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

1. الإجراءات ذات طابع الاستقرار

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات
- تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.
- تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتتحدد وفق قوى السوق.
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية ..)، وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

2. الإجراءات ذات الطابع الهيكلي

هدفت الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي ويمكن حصرها فيما يلي:[2]

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الأمر **22/95**)

[1] حاكمي بوحفص، **مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة العلوم الإنسانية بسكرة، السنة الرابعة، العدد 32، يناير 2007

[2] عيسى بن ناصر، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7، ديسمبر2002، ص ص 128-129.

- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء هيئة تامين القرض عن التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات).
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
- تعويض صناديق المساهمة بالشرقات القابضة، لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية هذه القطاعات
- إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدا المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة تبادل حر.

المطلب الثاني: تقييم الإجراءات المتخذة للحد من تبعات أزمة 1986

1. تقييم الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

لم تتحقق الأهداف التي كانت ترمي إليها الإصلاحات التي قامت بها الدولة، حيث ساد في الجزائر فكر ريعي، والذي يعني الاعتماد على النفط في كل شيء إذ أن اعتماد المخططين في أعمالهم على تمويل الاقتصاد بالموارد النفطية المصدرة، الأمر الذي أدى إلى التخلي على تعبئة المدخرات، واللجوء عند الحاجة إلى التمويل الخارجي بدل الاعتماد على المدخرات الداخلية، والهيمنة التامة للقطاع العام واحتكاره للاقتصاد، وربط هذا القطاع بالأسواق الخارجية من ناحية للحصول على الموارد والعتاد والمواد والخدمات، وعدم تطوير القدرات الداخلية من ناحية ثانية، كلها عوامل أدت إلى فشل عملية التخطيط في الجزائر، فقد كان يتم استيراد كل ما تحتاجه بدون تخطيط علمي منظم، مما أدى إلى تبذير جزء كبير من موارد العملة الصعبة، ومن ثم إلى انخفاض القوة الشرائية في سنة 1988 ، إضافة إلى انخفاض واضح في الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مبرمجة، كذلك محاولة تنويع الصادرات أدت بدورها إلى إحداث نذره في السوق الوطنية على حساب المواطن بشكل عام، إلى جانب النمو الديمغرافي، وسيادة التسيير الإداري، وكانت كل من خطة الإنتاج، الأسعار، حجم الاستثمار، الأجور، التموين والتسويق تحدد مركزيا، كما عجزت الإصلاحات عن ضم القطاع الخاص الوطني رغم أهميته الاقتصادية في العمل الإنمائي المخطط، وترك الهامش، ولم تعطى المبادرة للمؤسسات الشيء الذي لم يسمح بتحريك القدرات والطاقات الإنتاجية أضف إلى

عدم اهتمام المسيرين الذين لم يصبحوا مسؤولين عن نتائج المؤسسات التي يديرونها، كل ذلك أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية، وإحداث العجز في الميزان التجاري.[1]

بالمختصر كانت نتائج هذه الإصلاحات محدودة، وقد فاقم ذلك تدهور الوضع السياسي والأمني وغياب الاستقرار الحكومي، وخير دليل على فشل التصحيح الاقتصادي الذاتي في الجزائر هو إعادة جولة الديون الخارجية وتبني برنامج التصحيح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

2. تقييم الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من صندوق النقد الدول

- **النتائج الاقتصادية**

بعد استكمال الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة **1998**، وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة، انه تم تسجيل جملة من النتائج الإيجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية نذكر منها:[2]

- انخفاض نسبة التضخم إلى **6%** سنة **1997** بعدما كانت **39%** سنة **1994**، هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة **2%** سنتي **1999** و **2000**.
- الزيادة في احتياطي الصرف من **1.5** مليار دولار سنة **1993** إلى **2.1** مليار دولار سنة **1995** و**8** مليار دولار في نهاية **1997**، وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.
- انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من **83%** سنة **1993** إلى **30%** سنة **1997** و**28%** سنة **2000**.
- الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة **2%** سنة **1993**، قد عاد للنمو حيث سجل نسبة نمو تقدر بـ **4%** سنتي **1995** و**1996** وأكثر من **4.2%** في السنوات الموالية حتى سنة **2000**.

ومن النتائج السلبية للإصلاحات نجد:

- تحطم الاقتصاد الوطني بسبب المضاربة في التجارة باستيراد مواد ومنتجات منافسة للمنتجات الوطنية بهدف الربح السريع.
- الاعتماد على استيراد المنتجات التامة الصنع بسبب سهولة الحصول على السجلات التجارية مما أدى إلى إغراق السوق بها.
- اكتساب البنوك كافة الامتيازات التجارية، مما أدى إلى تجاوزات عديدة بسبب السلوكيات البيروقراطية البعيدة عن التسيير العقلاني للموارد.

---

[1] زيرمي نعيمة،**مرجع سبق ذكره**، ص107.

[2] عيسى بن ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 128-129.

- إحلال احتكار القطاع الخاص مكان احتكار الدولة، فقد حل المتعاملين الاقتصاديين الخواص محل الدولة في وظيفة التبادل الخارجي عن طريق التعاقد، فالدولة ترتبط معهم بشروط تكون إما عبارة عن عقود امتياز أو دفاتر شروط.

- **النتائج الاجتماعية**

أ. **تفاقم ظاهرة البطالة:** إذا كانت عملية التصحيح مكنت بعد أربع سنوات من التطبيق من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، فان الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام. ذلك أن غياب استثمارات جديدة ذات شان سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح المكثف للعاملين اثر على عمليات إعادة الهيكلة، و حل المؤسسات عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من **12.6%** سنة **1988** إلى **20.7%** سنة **1991**، و **24.3%** في **1993**، ثم **28.6%** سنة **2000**، حيث تشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة تقنية بسبب إعادة الهيكلة، أو حل المؤسسات خلال الفترة **1994**– **1998** يزيد على **360** ألف عامل.[1]

ب. **تفاقم ظاهرة الفقر:** حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة **2000** ارتفعت نسبة الفقراء في الجزائر من **8%** سنة **1988** إلى **20%** في منتصف التسعينات، و حوالي **30%** في نهاية التسعينات.

رغم الإصلاحات المنتهجة (الخوصصة، التحرير، تشجيع الاستثمار) الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل لم تكن في المستوى المطلوب نتيجة غياب مناخ الأعمال المناسب، نظرا لتفشي البيروقراطية الفساد وغياب الرشادة في الحكم الذي لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج على طريقة خاصة فحسب، بل هو جدول أعمال للإصلاحات الاقتصادية يكمل ويعزز جهود الإصلاحات الاقتصادية في مجال الاستثمار والتجارة.[2]

[1] عيسى بن ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 134.

[2] بلقاسم زياري، هواري بلحسن، **اثر المدخل المؤسساتي (الحكم الراشد) على حوكمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية**، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ديسمبر 2006،ص 4.

المبحث الثاني: عرض وتقييم الإجراءات المتخذة للحد تبعات أزمة 2014

المطلب الأول: الإجراءات المتخذة للحد من تبعات أزمة 2014

كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري. فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض بـ **25** بالمائة مقابل الدولار الأمريكي و بـ **6.7** بالمائة مقابل اليورو خلال عام **2015**، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.

اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام **2016** لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات ،حيث انخفضت نفقات ميزانية **2016** مقارنة بعام **2015** بنسبة **8.8%**، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة **3.3%**، انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة **16%**،وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن **60** سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة **2016** رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، و فرض حقوق جمركية بـ **15%** على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.[1]

جدول رقم 17: تطور سعر الصرف للفترة 2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر صرف الدولار	74,4	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	109,46	109,5

المصدر: بنك الجزائر النشرات الاحصائية الثلاثية رقم **29** مارس **2014**، رقم **33** مارس **2016**، رقم **40** ديسمبر **2017**.

[1] عبد الحميد مرغيت، **مصدر سبق ذكره**، ص ص 4-5.

شكل رقم 17: تطور سعر الصرف للفترة 2010-2017

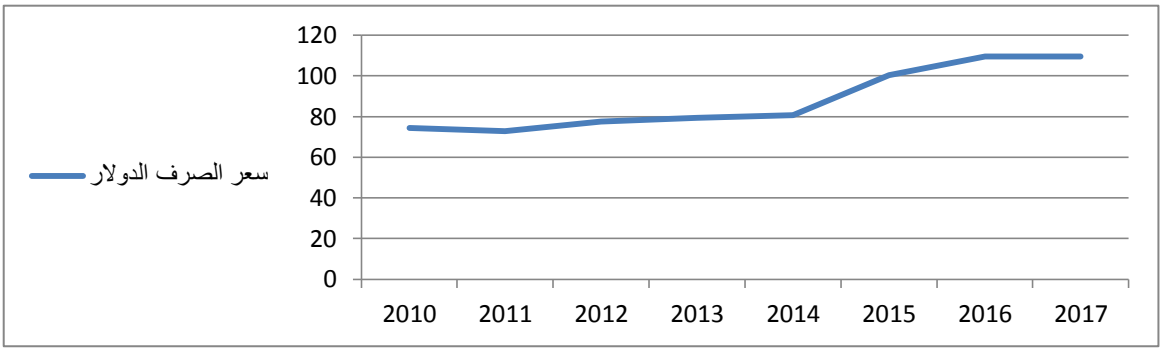

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

من الشكل اعلاه نلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار ابتداء من سنة **2014** حيث فقدت العملة الوطنية **25%** من قيمتها مع نهاية **2017** ، ويرجع السبب إلى تخفيض السلطات لقيمة الدينار بغرض تعضيم العائدات بالعملة المحلية وكذا الضغط من أجل تخفيض الاستهلاك للتقليص فاتورة الاستيراد.

وبالموازاة مع الإجراءات الاستعجالية تبنت الجزائر سياسية نمو جديدة ومغايرة للسياسات التي تبنتها الجزائر في الماضي، وذلك من خلال التركيز على الصرامة في تسيير ميزانية الدولة، بالاضافة الى تبني نموذج نمو جديد، ويمكن تجميع مضمون نموذج النمو المتخذ من قبل الدولة لمواجهة أزمة النفط لسنة **2014** في محورين رئيسيين وهما محور المالية العامة ومحور التنويع الاقتصادي.

1. محور المالية العامة

اعتبر محور المالية العامة بمثابة أساس النموذج الجديد ومحركه، كونه يأتي في المرحلة الأولى ويستند محور التنويع الاقتصادي عليه، ومن دون تحقق أهدافه لا يمكن الشروع في تطبيق الم ارحل التالية، كما أن أهدافه قصيرة المدى وينتظر تحقيقها مع مشارف سنة **2019**، وتتمثل فيما يلي:

- تعزيز المداخيل الجبائية من خارج قطاع المحروقات بما يضمن تغطية نفقات التشغيل.
- تدنية عجز الميزانية إلى أقصى الحدود.
- تعبئة موارد إضافية في سوق رؤوس الأموال.

وفي واقع الأمر لقد شرعت السلطات العمومية في تخفيض العجز من خلال التركيز على تدنية الواردات من السلع والخدمات تحت شعار استهلك جزائري وترشيد النفقات العمومية تحت العديد من الأوجه وذلك دون المساس بسياسة الدعم المنتهجة من طرف الدولة وكذا أجور العاملين، وبمقارنة النفقات التشغيلية في قانوني المالية لسنتي **2016** و **2017** نلتمس بوضوح ذلك التوجه في ترشيد النفقات، حيث انخفضت من **4807.3** مليار في سنة **2016** إلى **4591.8** في سنة **2017**، وذلك بعد تفاقم العجز في سنة **2015** والذي فاق نسبة

17%، وتم تمويله بالدرجة الأولى من خلال صندوق ضبط الموارد الذي يحتوي على الفرق بين الجباية البترولية الحقيقية والجباية البترولية المعتمدة في ميزانية الدولة.[1]

2. محور التنويع الاقتصادي

أدرج هذا المطلب كركيزة أساسية في النموذج الاقتصادي الجديد أين حدد جملة من الأهداف خلال المرحلة الثانية **2020-2030** والمتمثلة فيما يلي:

- تحقيق نسبة زيادة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تقدر بنسبة **6.5%** سنويا خلال الفترة **2020-2030**.
- زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ **2.3** مرة.
- مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضاعفة إلى **10%** مع مشارف سنة **2030**.
- عصرنة القطاع الفلاحي بما يحقق الأمن الغذائي.
- تحقيق التحول الطاقوي بما يضمن تخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الطاقوي بالنصف؛ أي من **6%** في سنة **2015** إلى **3%** في سنة **2030**.
- تنويع الصادرات بما يسمح بتمويل النمو السريع للاقتصاد.

3. مراحل تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد

استهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد عدة أهداف على المدى الطويل لتحقيق التنويع الاقتصادي وخروج البلاد من التبعية الريعية وتحقيق التحول الطاقوي، وللوصول إلى تلك الأهداف تم برمجة الاستراتيجية وفقا لثلاثة مراحل أساسية:

أ. **مرحلة الانطلاق في تطبيق النموذج 2016-2019.**

ارتكزت هذه المرحلة أساسا على تصحيح الاختلال المالي في موازنة الدولة، وظلك بهدف تحقيق فوائض تسمح بالانطلاق مع مشارف سنة **2020** في تنويع مصادر الإيرادات، واعتبرت هذه المرحلة أولية كون نسبة الانخفاض في العائدات الجبائية لا تسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي لدولة مثل الجزائر تتميز بطبيعة خاصة تجاه مصادر تمويل النفقات والتي تعتمد على العائدات النفطية، حيث انخفضت هذه الأخيرة من **7.9%** في سنة **2014** إلى **32.9%** في سنة **2015**، الأمر الذي فرض خلال مرحلة الانطلاق اتخاذ تدابير صارمة في مجال وضع أسقف على نفقات الدولة وإدراج مخطط للخزينة بما يسمح والتأطير الصارم لنفقات الدولة. ومن جهة الإيرادات يترتب في هذه المرحلة تعظيم عملية تعبئة الموارد المالية في السوق

[1] العايب ياسين، **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، رهانات الاقتصاد الجزائري**، المؤتمر الوطني، في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 أكتوبر 2017،ص 38.

النقدي وزيادة فعالية أدوات الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد وهو ما يسمح بزيادة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة

ب. المرحلة الانتقالية 2020-2025

تعتبر المرحلة الانتقالية بمثابة مرحلة انطلاق في تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الطاقوي، وفي نفس الوقت مرحلة استدراك وتكيف مع المعطيات الجديدة المجسدة أساسا ببداية مساهمة القطاعات الأخرى في القيمة المضافة وزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة **6.5%** سنويا، وهو ما يسمح بتقليص الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في ميدان الزراعة والسياحة، والتخفيض من الاستهلاك الداخلي للمحروقات بالاعتماد على الطاقات المتجددة.

ج. مرحلة الاستقرار 2026-2030

لعل أصعب مرحلة من مراحل تطبيق النموذج هي مرحلة الاستقرار لما تنطوي عليه من رهانات وتحديات في مجال تحقيق التوازنات الكبرى ومواكبة التكنولوجيات، ومن ثم تحقيق المحاور الأساسية للنموذج الاقتصادي، فهي بذلك رهان مؤكد أمام مختلف الفاعلين والباحثين لإيجاد فرص لإخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية الريعية وانتقال البلاد من دولة سائرة في طريق النمو إلى دولة ناشئة، ورهان أيضا في مجال إيجاد فرص بديلة في حالة عدم تحقق الأهداف المرجوة من النموذج الاقتصادي الجديد وتفاقم أزمة العجز.

4. المحاور الاستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد

من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها فيما سبق، يحدد النموذج جملة من ثلاثة محاور استراتيجية، نذكرها كما يلي:[1]

أ. **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة، بما يسمح باستخلاص القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو، والهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ **10%** من القيمة المضافة في حدود **2030**، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين **6.5** و**7.4%** لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء، الذي سيبلغ نموه **1.7%** خلال الفترة المرجعية.

ب. تعزيز نظام الاستثمار: تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق

[1] قميتي عفاف وشكة عبد الله، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح**، رهانات الاقتصاد الجزائري المؤتمر الوطني، في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 أكتوبر 2017،ص 272.

معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام **2025** بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المّسجلة فيلا ميزانية الدولة، شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة **(PPP)**، وهذا يتطلب:

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المّولدة للنمو.
- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

ج. **الملاءة الخارجية:** الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة، وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ **6.5%** سنويا، فيما حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3%خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد قترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة الأحفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية.

وأكدت وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد، على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون **2030**، أن يجتاز أربعة معوقات رئيسة، وهي:

- درجة التغير في الهيكل الإنتاجي.
- تطور الدين الداخلي.
- الملاءة الخارجية.
- الانتقال الطاقوي، والذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي

المطلب الثاني: تقييم الإجراءات المتخذة للحد من تبعات أزمة 2014.

أولا: تقييم الإجراءات الاستعجالية:

على الرغم من التدابير المعتمدة للحدة من الأثار السلبية للصدمة النفطية غير أنها كانت ذات فعالية محدودة ويمكن عرض نتائجها من خلال المؤشرات التالية:

1. **عائدات الصادرات:** عرفت الصادرات نموا محتشما سنة **2017** حيث سجلت **32.9** مليار دولار مقارنة بتراجعها إلى **29.3** سنة **2016** مقارنة ب **34.57** مليار سنة **2015**.
2. **الواردات** : على الرغم من الإجراءات المتخذة من أجل تقليص الواردات إلا أن معدل تراجعها كان بسيطا فانتقلت من **52.64** مليار دولار سنة **2015** إلى **49.44** مليار دولار سنة **2016** ثم **48.7** مليار دولار سنة **2017**.
3. **وضعية ميزان المدفوعات:** استمر العجز في ميزان المدفوعات بنسبة معتبرة على الرغم من تراجعه من **27** مليار دولار سنة **2015** إلى **26** مليار دولار سنة **2016** ثم **23** مليار دولار سنة **2017**
4. **الاحتياطيات من العملات:** تآكلت الاحتياطيات من العملات الأجنبية بفعل العجز المتتالي في ميزان المدفوعات حيث تراجعت من **178.9** مليار دولار سنة **2014** إلى **144.13** مليار سنة **2015** ثم **114.14** مليار دولار سنة **2016** لتستقر عند **97.3** مليار دولار سنة **2017**.

جدول رقم 18: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة 2010-2017 **الوحدة:** مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عائدات الصادرات	58,06	74,12	71,73	64,38	60,03	34,57	29,31	32.9
الواردات	38.88	46.93	51.57	54.99	59.67	52.649	49.44	48.7
رصيد ميزان المدفوعات	15,58	20,14	12,06	0,13	-4,88	-27,54	-26,03	-23,3
احتياطيات العملة	162.22	182.22	190.66	194.1	178.94	144.13	114.14	97.3

المصدر: بنك الجزائر النشرات الإحصائية الثلاثية رقم **29** مارس **2014**، رقم **33** مارس **2016**، رقم **40** ديسمبر **2017**.

شكل رقم 18: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة **2010-2017**

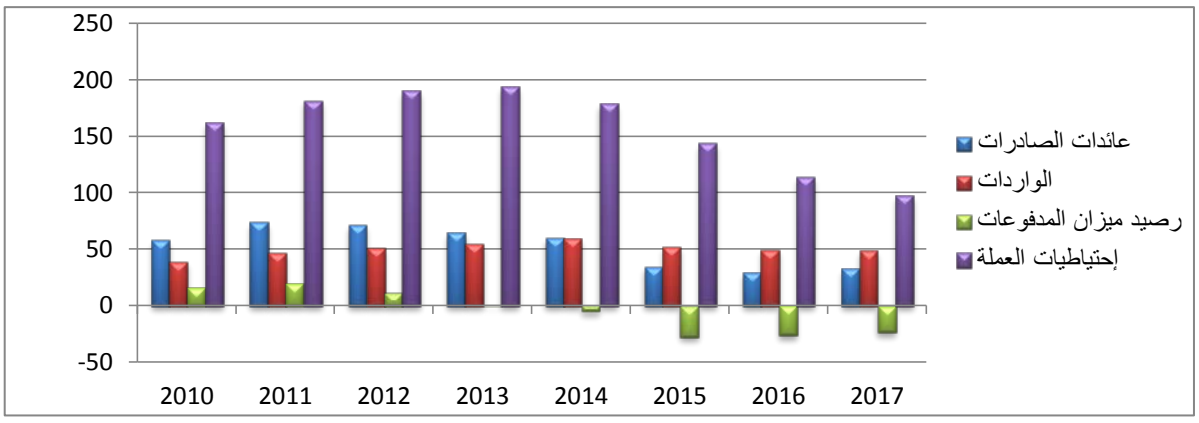

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

من الشكل نلاحظ تآكل الاحتياطيات من العملة الصعبة بوتيرة متسارعة نتيجة تراجع عائدات الصادات بسبب انهيار أسعار النفط مع ثبات نسبي في فاتورة الواردات، نظر للإجراءات المتخذة من اجل تقليص فاتورة الاستيراد ومع أنها محدودة، ما تسبب في تسجيل ميزان المدفوعات عجزا ابتداء من سنة **2014** مع تراجع في حدة العجز نظرا لتحسن أسعار البترول ابتداء من **2016**.

5. **الميزانية العامة:** استمر الموازنة العامة للبلاد في تسجيل عجز مع تسجيل تراجع في العجز حيث قدر بـ **15.3%** من الإيرادات سنة **2015** و **13.5%** في **2016** وتم تميل العجز من صندوق الإيرادات الذي استقر رصيده عند **740** مليار دينار نهاية **2016**، ليصبح **0** مليار دينار بعد نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات بعد تسجيل موازنة **2017** لعجز بمقدار **795** مليار دينار [1]

6. **التضخم:** استمر مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي في الارتفاع بنسب متسارعة لتواصل معه نسبة التضخم في الارتفاع الذي فكانت نسبة التضخم **4.78%** سنة **2015** و **6.4%** سنة **2016** واستقرت في حدود **5.6%** سنة **2017** حيث أرجع محافظ بنك الجزائر هذا الارتفاع إلى النقائص في ضبط السوق

جدول رقم 19: تطور مؤشري الاستهلاك العام والتضخم للفترة **2010-2017** **القاعدة** 100=2001

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي	136,23	142,39	155,05	160,1	164,77	172,65	183,7	192,86
التضخم		4,52	8,89	3,26	2,92	4,78	6,40	4,99

المصدر: بنك الجزائر النشرات الإحصائية الثلاثية رقم **29** مارس **2014**، رقم **33** مارس **2016**، رقم **40** ديسمبر **2017**.

شكل رقم 19: تطور مؤشر التضخم للفترة 2011-2017

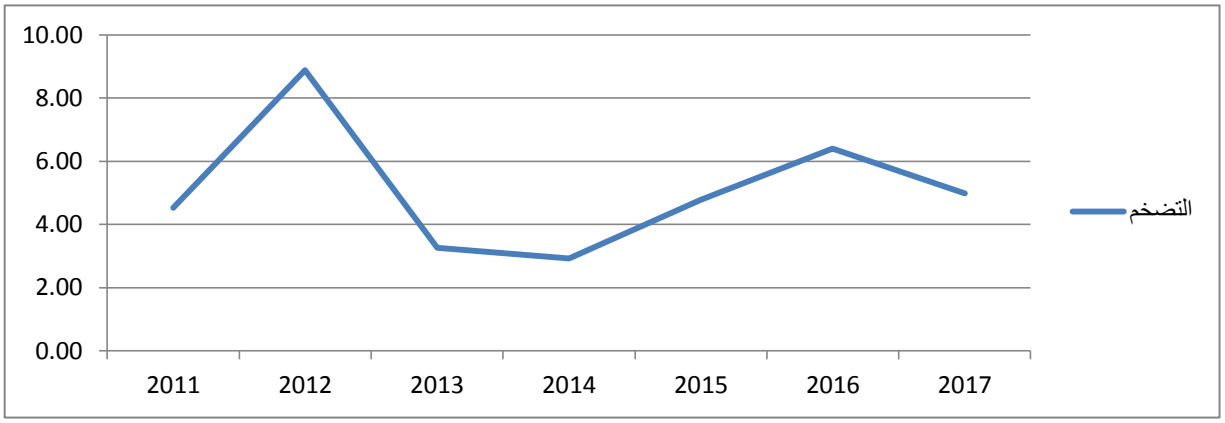

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

[1] **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطنين فيفري 2018، ص 12

من الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع في نسبة التضخم تزامنت مع الصدمة النفطية لسنة **2014** كانت نتيجة لحالة الارتباك الذي أصاب الاقتصاد الوطني و ونقص في تنظيم وضبط السوق كما أشار محافظ بنك الجزائر ثم عرفت تراجعا مع بداية نهاية **2016** نظرا للاستقرار الذي عرفته أسواق النفط وتحسن أسعاره

7. الناتج المحلي الخام: عرف الناتج المحلي الخام تراجعا مع صدمة **2014** حيث قدر سنة 2015 بـ **16.702** مليار دينار بنسبة نمو قدرها **-3.1%** وذلك نتيجة تراجع الناتج المحلي لقطاع النفط بنسبة **-32.7%** في نفس السنة مع تسجيل نمو في الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة تقارب **8%** ليعاود بعدها الناتج الخام النمو سنة **2016** ليسجل نسبة نمو **4.2%** مقابل نسبة نمو لقطاع المحروقات **-3.5 %** مقابل نمو الناتج الخام خارج المحروقات بنسبة قاربت **7%** هو ما يظهر في الشكل الموالي

شكل رقم 20: تطور الناتج المحلي الخام للفترة **2014-2016**

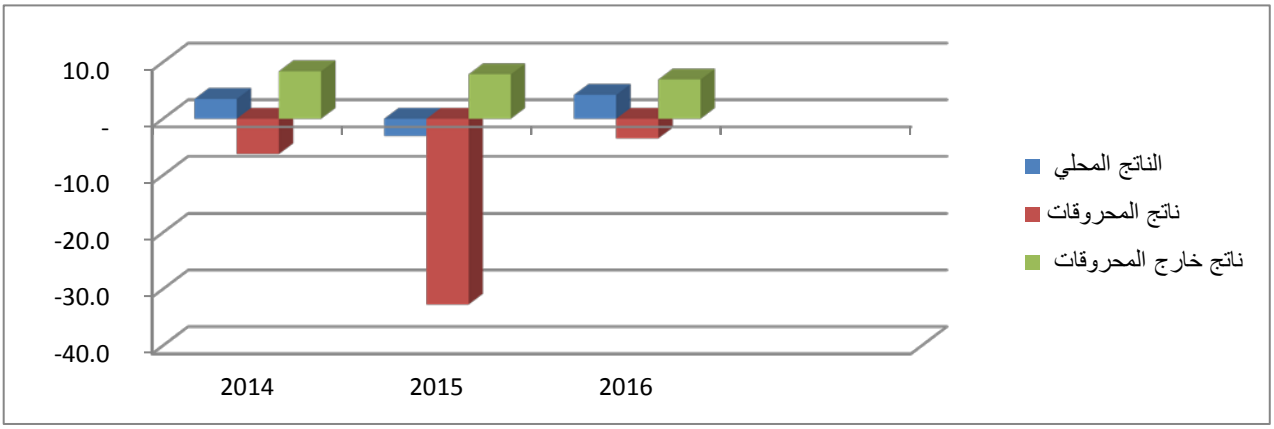

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم **29** مارس **2014**، رقم **33** مارس **2016**، رقم **40** ديسمبر **2017**

ثانيا: النموذج الاقتصادي الجديد:

نموذج النمو الاقتصادي الجديد، ورغم اعتماده رسميا إلا أنه بحاجة إلى جهود كبيرة وإرادة سياسية حقيقية من أجل تفعيله وتجسيده على أرض الواقع، لتحقيق نتائج إيجابية في وقت قصير

أ. مقومات نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد

من أجل نجاح رؤية نموذج النمو الاقتصادي الجديد تم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة وفقا لـ **6** محاور استراتيجية كمقومات و توصيات مهمة نذكرها كما يلي:[1]

[1] قميتي عفاف وشكة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 273-274.

1. تحفيز المقاولاتية في الجزائر:

وذلك بالحد وتذليل العراقيل والأعباء الإدارية التي تحد من عمل وتوسع الشركات في الجزائر، وبالتركيز على القطاعات التي تخلق قيمة مضافة وتوفر فرص عمل، يمكن خلق الزخم اللازم للتغيير وهذا بالتركيز على:

– إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير: من خلال مراجعة وضعية لجنة مماسة الأعمال " **Doing Business**" وتشكيلة أعضائها، بإضافة الباحثين والمستشارين، الأمر الذي من شأنه أن يجلب الصرامة العلمية مع تقديم رؤية أوسع للتنمية الاقتصادية.

– مواصلة القضاء على الإجراءات الإدارية المثبطة من أجل التعجيل بإنشاء المؤسسات.

– تطوير المؤسسات المبتدئة، سواء في قطاع الخدمات أو في القطاع الصناعي، عن طريق تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات وفقا للمتطلبات الخاصة لهذا النوع من الهياكل الأساسية.

تمويل الاستثمار:

ولتحقيق رؤية عام، **2030** يتطلب ذلك تطورا سريعا في الاستثمار الخاص باستثناء الطاقة، من خلال ثلاث محاور: إنشاء نظام استثمار وطني حقيقي في المرافق العامة؛ استئناف إصلاح النظام المصرفي؛ وتطوير سوق رأس المال.

السياسة الصناعية والتنويع:

فيما يتعلق بالاستراتيجية الصناعية، فإنه سيتم تنظيم السياسات الصناعية القطاعية وفق **4** محاور رئيسية:

➢ دعم القطاعات التي تتمتع الجزائر فيها بمزايا نسبية من الموارد الطبيعية (الزراعة، الثروة الحيوانية، التعدين، الكربوهيدرات) بحيث أن الهدف في أفق **5** إلى **7** سنوات، هو عدم تصدير الموارد الخام والوصول إلى حصة متزايدة ذات أهمية من القيمة المضافة في الجزائر.

➢ دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية، وهذا لآثارها الخارجية على الاقتصاد الكلي

➢ استهداف الواردات من خلال استراتيجية بديلة للاستعاضة جزئيا أو كليا عن استيراد المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات النهائية التي يستوردها الإنتاج الصناعي المحلي اليوم

➢ دعم تطوير الأنشطة الصناعية في القطاعات التي تكون فيها مرونة الدخل على المدى الطويل مهمة من أجل وضع جهاز الإنتاج الجزائري على قطاعات حاسمة أين تكون هناك منافسة دولية حالية ومستقبلية.

تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه:

من أجل تجسيد هذه الغاية، من المهم:

– إعادة تنظيم إدارة العقار الصناعي عن طريق إعادة توزيع مهامها بين وزارة الصناعة والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري **ANIREF**.

– مراجعة مهام **ANIREF** في إدارة العقار الصناعي.

– التوحيد التدريجي للعقار الصناعي تحت إشراف **ANIREF**.

– إنشاء برنامج مناطق جديد لدعم التنمية الصناعية للجزائر في المستقبل

ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية

وذلك من خلال العمل على محورين تكميليين كالتالي: برنامج كفاءة استخدام الطاقة إلى جانب البرنامج الصناعي والتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة والأمن الطاقوي.

حوكمة نموذج النمو الاقتصادي الجديد

يجب أن تصاحب الرؤية الجديدة لنموذج النمو الاقتصادي المعلن، رؤية أخرى لا تقتصر فقط على تحديد القطاعات الاقتصادية الأساسية، والتدابير المصاحبة لها وإنما قبل كل شيء لا بد من:

– ضرورة وجود عملية ديناميكية تشاورية بين السلطات والمؤسسات العامة، من خلال مؤسسات مخصصة تهدف إلى الحد من أوجه عدم اليقين المتأصلة في المقايضات والخيارات الاقتصادية، وتشجيع الابتكارات التكنولوجية كسوق تصدير جديدة.

– نظام وطني جديد للاستثمار في المرافق العامة، فالاستثمار العام لا يمكن اعتباره تجميعا للمشاريع القطاعية في إطار "برنامج التجهيزات" أيا كان أفقه الزمني، وإنما يجب أن يكون تنفيذ برنامج الاستثمار جزء من إطار جديد لنظام استثمار في المرافق العامة يضمن تقليل التكاليف وتعظيم الأثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

– تطوير نظام معلومات إحصائي وطني جديد.

– تقييم السياسات العامة: من الضروري تعزيز تقييم السياسات العامة في الجزائر، لأنها ليست موجهة عموما نحو تحقيق النتائج. كما أن إدارة المؤسسات هي على وجه الحصر تقريبا إدارة حسب المهام بدلا من الإدارة حسب الأهداف كما هو الحال في العديد من البلدان في العالم. وفي هذا الصدد يجب افتراض مرور السياسات العامة على أساس النتائج والتأثير الاقتصادي والاجتماعي للتدابير المعتمدة وليس على كمية الحقن المالية

الإدارة الاقتصادية: إن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تنجح إذا لم تكن هناك إدارات ووكالات على استعداد للقيام بها على نحو فعال. فاستراتيجيات الاقتصاد الكلي يمكن كسرها بسرعة من قبل شبكة من المؤسسات غير المستعدة لتحدي الأداء. وعلى الرغم من التحسينات الأخيرة في بلدنا، إلا أن الممارسات الإدارية ليست مرضية للشركات العامة المحلية والدولية. ولذلك سيكون من الأنسب ضرورة إعادة النظر تماما في الإدارة الاقتصادية. ولذلك، قد يوصى بإنشاء وحدة للإصلاح والتحديث مع الوزير الأول للمساهمة في تحديث المؤسسات الاقتصادية وإدخال وتعميم ممارسات الإدارة العامة الحديثة **NBA** في إدارتنا

فرص نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد

في التقييم الأخير لصندوق النقد الدولي الجزائر، توصل إلى أن النمو في الجزائر ظل مستقرا عند معدل **3.9%** في سنة **2015**، ولكنه تواجه البلاد تحديات مهمة نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط. وقد بدأت الحكومة بضبط أوضاع المالية العامة وشرعت في بعض الإصلاحات، ولكنه لا يزال مطلوبا تقديم المزيد لمواجهة صدمة أسعار النفط بحجمها واستمراريتها على نحو كاف ومعالجة مواطن الضعف القائمة منذ وقت طويل. وفي حديث مع **Jean François Dauphain** رئيس بعثة الصندوق المعنية بالجزائر، صرح بأن الموقف الحالي، إذا أدير بشكل جّيد، يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري[1].

حيث أن الآفاق المتوقعة تعتمد كثيرا على تحرك السلطات لمواجهة صدمة أسعار النفط من خلال السياسات، وبفضل تراكم المدخرات في الماضي والانخفاض الشديد لمستوى المديونية، تستطيع الجزائر التكيف مع الصدمة وتنفيذ الإصلاحات بالتدريج، ولكنه لا تستطيع تفويت هذه الفرصة دون اتخاذ إجراء في هذا الصدد. فعلى المدى القريب، من المتوقع أن يتباطأ النمو مع اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة للضبط المالي، غير أن تنفيذ كتلة حرجة من الإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط يمكن أن يؤدي إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعا، مع تحقيق نمو أقوى وخلق المزيد من فرص العمل. وفي المقابل، يمكن أن يتسبب عدم كفاية الإصلاحات في مصاعب اقتصادية إذا ما أدى استنفاد حيز المناورة من خلال المالية العامة والحساب الخارجي إلى عملية تكيف مفاجئة وأكثر حدة

ومن أجل خلق المزيد من فرص العمل وزيادة النمو الاحتوائي، ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة ويعتمد على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص. (وهو ما يرتكز عليه نموذج النمو الاقتصادي الجديد،) وسيتطلب مثل هذا التحول جدول أعمال طموح للإصلاح الهيكلي، ومن أهم الإصلاحات تحسين مناخ الأعمال، وذلك على سبيل المثال من خلال تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية، وتيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية، وكذلك فتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة والاستثمار، وتحسين الحصول على التمويل، وتطوير أسواق رأس المال، وتعزيز الحوكمة والمنافسة والشفافية. كما أشار صندوق النقد الدولي إلى ضرورة إصلاح الدعم في الجزائر، من أجل إنجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد، حيث تشير تقديراته إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي **14%** من إجمالي الناتج المحلي في سنة **2015** وليست تكلفته على المالية العامة هي المشكلة الوحيدة؛ فالدعم غير عادل في معظمه، ويفيد الأثرياء أكثر بكثير مما يفيد الفقراء فعلى سبيل المثال، تنفق أغنى **20%** من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر **20%** من الأسر بمتوسط **6** أضعاف. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويؤدي إلى تشوهات اقتصادية وبيئية، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته

[1] قميتي عفاف وشكة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 277

من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعّمم، وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا.

وضع صندوق النقد الدولي **03** سناريوهات لمستقبل الاقتصاد الجزائري، فبعد سنة **2016** تتوقف التوقعات على قوة استجابة السياسة لصدمة أسعار النفط فعلى المدى المتوسط، سيعتمد آفاق الاقتصاد الكلي في الجزائر على الحجم ووتيرة ضبط أوضاع المالية العامة، ومدى الإصلاحات الهيكلية، ومدى ملاءمة غيرها من السياسات، وهو ما تم التركيز عليه في نموذج النمو الاقتصادي الجديد، هذا إن وجد الأرضية المناسبة لتطبيقه على أرض الواقع[1].

ومن بين السيناريوهات المتوقعة سيناريو "الإصلاحات الطموحة،" الذي من شأنه أن يقلل مواطن ضعف المالية الخارجية وزيادة إمكانات النمو، ويفترض هذا السيناريو زيادة الضبط المالي من خلال زيادة الجهود الرامية إلى احتواء فاتورة الأجور، وزيادة كفاءة الاستثمار العام وإصلاح الدعم، مع تطبيق كتلة أكثر أهمية من الإصلاحات الهيكلية، وتخفيض في سعر الصرف الحقيقي. وبالتالي فهذه الحزمة القوية من السياسات، من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض تراكم الديون وارتفاع الاحتياطيات، وفي نهاية المطاف، تحقيق نموا أسرع، وهو ما يهدف إليه النموذج الجديد.

كما يرى أخرون أن فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد مستبعدة، وأن الإخفاق ثابت لافتقاده إلى أدنى نظرة استراتيجية لمواجهة التحدي الاقتصادي، رغم التحذيرات العديدة التي وِّجهت للجزائر وطنيا ودوليا، وحجتهم في ذلك إلى ربط النموذج الجديد للإقلاع الاقتصادي بزيادة الجباية ورفع الضرائب، مؤشر على أن النموذج المقترح لا يرقى إلى أن يكون خطة استراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي الواعي والمستوِعب للخطر المحدق بالاقتصاد الوطني من جهة، وإمكانات لتحول الجزائر من جهة أخرى، بدليل أنه أسقط تماما العنصر البشري من عملية التحول الاقتصادي في بلد به مخزون علماء وباحثين ومختصين هائل. هذا فضلا عن عدد لا يستهان به من الطلبة والباحثين داخل الوطن، ممن يمكن أن يقودوا خطة اقتصادية تُبنى على المعرفة والرقمنة، وهي أحد عيوب المرحلة الحالية وأكبر نواقص النموذج المقترح، فالإجراءات الإدارية البيروقراطية المتراوحة ما بين الورقية والطباشيرية، لا تزال سمة غالبة على كل المؤسسات في الدولة وعلى رأسها المؤسسات المالية والمصرفية، والتي لا يمكنها أن تؤسس لعهد اقتصادي جديد، ما لم تستجب للمعايير الرقمية والتقنية العالمية[2].

كما أنه من الناحية العلمية وفي أدبيات إدارة الأعمال الحديثة، فإن الكفاءات قبل البرامج والمشاريع، حيث يعتبر الأشخاص المناسبون أهم الأصول في أرس مال أي مشروع يريد النجاح، حتى قيل في استراتيجيات

[1] قميتي عفاف وشكة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 279.
[2] قميتي عفاف وشكة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 280.

التطور إن: (من) تأتي قبل (بماذا وكيف)؟ مع وضع أحسن الكفاءات البشرية في كبرى الفرص وليس قبالة كبرى المشاكل. وفي ذات السياق ينتظر العديد من الخبراء والمتتبعين للوضع الاقتصادي تحقيق أولى النتائج بعد شروع الحكومة في تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد على أرض الواقع، لاسيما أن هذا النموذج قد كثر عنه الحديث، بما أنه يعد منفذ الحكومة للخروج من الضائقة المالية التي تمر بها البلاد منذ تراجع عائدات الخزينة العمومية من العملة الصعبة، في حين لم توضح الجهات الوصية بالتفصيل كيفية تطبيق هذا النموذج على أرض الواقع و الآليات الكفيلة بتجسيده، حيث اكتفت وزارة المالية بنشر النموذج عبر موقعها الإلكتروني، موضحة أن الهدف من وراءه يتمثل في تحقيق نسبة نمو خارج المحروقات بـ **6.5** بالمائة ما بين سنتي **2020** و**2030** . ولّعل الأيام وحدها كفيلة بمعرفة نجاح النموذج المعلن من عدمه في ظل كثافة أجواء عدم اليقين المحيطة بهذه التنبؤات محليا ودوليا.

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية للتخفيف من أثار أزمتي **1986** و**2014**، وتمحورت الإجراءات بعد أزمة **1986** في بداية قبل الاستعانة بصندوق النقد الدولي ما بين إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى، ومحاولة تنويع الصادرات، ثم تعديل هيكلي كلي ترتب عنه التخلص من نظام اقتصادي وتبني آخر، أهم ملامحه تخفيض النفقات العمومية بالتخلي عن دعم مختلف الأنشطة الاقتصادية والأسعار، انجر عنه تبعات اجتماعية قاسية ظهرت في تدهور القدرة الشرائية وارتفاع البطالة.

فيما يخص أزمة **2014** كانت الجزائر أوفر حظا هذه المرة، حيث كانت تتمتع باحتياطيات من العملة الصعبة مكنتها تجنب الصدمة الأولى، ومع ذلك اتخذت إجراءات تقشفية كان لها أثار ملحوظة، وان لم تكن بشدة الآثار المترتبة عن أزمة **1986**، كما تبنت نموذج اقتصاديا جديدا بهدف التقليل من الارتباط والتبعية الشديدة لقطاع النفط يبدو واعدا في نظر السلطة على الرغم من التشكيك فيه من طرف العديد من الأطراف، أضف إلى ذلك أن انخفاض أسعار النفط لم يستمر طويلا وعاودت الارتفاع إلى مستوى خفف الضغط على الخزينة العمومية وزاد من أريحيتها.

الخاتمة

خاتمة

لا يمكن لأحد إنكار أهمية قطاع النفط فهو يعتبر محرك الاقتصاد الوطني وعائداته بمثابة وقود هذا المحرك فقطاع النفط عماد الاقتصاد الوطني و قاطرة التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال البى يومنا ، غير أن الاعتماد المفرط على النفط وعائداته في بناء و إرساء قواعد الاقتصاد الوطني، نتج عنه بالضرورة اقتصاد هش عرضة للهزات، وتنمية مرهونة بمتغيرات صعب التحكم فيها.

إن أزمة **1986** كانت خير دليل على خطورة وضعية الاقتصاد الجزائري، أزمة عصفت بالاقتصاد الجزائري ولم يسترجع استقراره المنشود إلا بعد عودت أسعار النفط للارتفاع بعد سنة **2000**، هذا رغم حزمة الإصلاحات الذاتية والمدعومة من هيئات دولية، ورغم هذا لم تتخذ السلطات طيلة فترة الرخاء إجراءات جدية لتفادي أزمة أخرى، الأمر الذي حدث من خلال صدمة **2014** ليعيد إلى الأذهان شبح أزمة **1986** الصدمة التي كانت بمثابة تذكير بضرورة تنوع مصادر الدخل وتخفيف الارتباط بقطاع المحروقات

بعد هذه الدراسة في محاولة للإجابة عن سؤال الإشكالية الرئيسية " **ما هو أداء الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط ؟**" وذلك من خلال التساؤلات الفرعية ومن خلال اختبار الفرضيات توصلنا الى:

صحة الفرضة الأولى حيث تم إثبات أن الاقتصاد الجزائري لا يتمتع بمصادر دخل متنوعة فهو يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط سواء خصوصا إذا تعلق الأمر بالعملة الصعبة.

أما الفرضة الثانية كانت صحيحة في كون سبب أزمتي **1986** و**2014** هو زيادة العرض على الطلب، حيث تداخلت أسباب ارتفاع المعروض من النفط بين أسباب اقتصادية متعلقة بنمو الإنتاج خارج منظمة أوبك التي تراجع تأثيرها، وأسباب جيوسياسية ناتجة عن مناورات من دول مستهلكة للنفط، وأخرى مصدرة بهدف الضغط على من يخالف سياساتها كمحاولة السعودية معاقبة العراق بسبب إيقاف الحرب غداه أزمة **1986** ومحاولتها مرة أخرى الضغط على ايران غداة أزمة **2014**.

أما بالنسبة للفرضية الثانية فقد تبين أن الإجراءات المتخذة من طرف الدولة كانت لها فعالية في الضغط على الاستهلاك ومن ثم تخفيض الواردات في انتظار تحسن أسعار النفط ، غير أنها غير فعالة في بناء اقتصاد متنوع في مصادر الدخل وتخفيف التبعية بقطاع النفط

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية

- النفط ذو أهمية كبرى بالنسبة للجزائر فبحكم أن الاقتصاد الجزائري خاض غمار تجربتين اقتصاديتين مختلفتين تمحور كلا النظامين الاقتصاديين الاشتراكي واقتصاد السوق المنتهجين في الجزائر حول قطاع

النفط وإيراداته، فصادرات النفط كانت تساهم بأكثر من **97 %** من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل باقي فروع الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الوطنية.

- ترجع أسباب ازمتي 1986 و2014 أساسا إلى انهيار أسعار النفط نتيجة زيادة المعروض من النفط على الطلب، هذه الزيادة التي كانت نتيجة ارتفاع وإنتاج الدول خارج منضمة أوبك بالإضافة إلى أسباب سياسية كمحاولة الضغط على الدول المعتمدة بنسبة كبيرة على عائدات النفط
- أزمات النفط تؤثر بشدة في الاقتصاد الجزائري بمجرد تهاوي أسعار النفط تنتقل العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري و ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وتظهر مواطن ضعف الاقتصاد الوطني وتبعيته لقطاع النفط، وتكشف محدوديته.
- الإجراءات المتخذة من طرف السلطات تتمحور حول الضغط على الاستهلاك الداخلي من خلال خفض العملة وزيادة التضخم من اجل الحد من القدرة الشرائية وبالتالي الحد من الطلب من أجل تخفيض فاتورة الاستيراد مع ضبط عملية الاستيراد من خلال نظام الحصص في انتظار تحسن أسعار النفط وهذا إجراء غير فعال.
- الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كمصدر رئيسي للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية إجراءات جدية وأنه يجب أن تفكر اليوم وأكثر من أي وقت مضى في تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وإنه ومن خلال النتائج السالفة الذكر ارتأينا تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

1. على الجزائر أن تنظم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال الرشيد والعقلاني لموارد الطاقة الأحفوري، والحد من التوسع المفرط في استخراج وتصدير النفط، خاصة في شكله الخام
2. تطوير صناعة البتروكيماويات وهذا قصد التقليل من تصدير النفط بشكله الخام، والذي نعتبر تصديره خاما هدرا للموارد، حيث أن صناعة البتروكيماويات تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال تدعيمها بالمواد الأولية الوسيطية اللازمة، إضافة إلى المواد الأخرى، التي تعتمد على مخرجات الصناعة البتروكيماوية كالأسمدة والمبيدات والتي تساهم في زيادة مردودية القطاع الزراعي.

3. تطوير البحث و الابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، خاصة وأن الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأشعة الشمس، لهذا فالصحراء الجزائرية ليست مصدرا فقط للثروة النفطية بل هي أيضا مصدر كبير للطاقة الشمسية.
4. الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، والقيام باستصلاح المزيد من الأراضي الفلاحية لزيادة حجم المساحة الصالحة للزراعة، وإعطاء أهمية خاصة للزراعة الصحراوية، التي أثبت بأنها ذات مردودية عالية فالصحراء الجزائرية تحتوي على مخزون هائل من المياه الجوفية ، ناهيك على سهولة استصلاح أراضيها.
5. الاهتمام بالصناعات التحويلية الغذائية من أجل استيعاب الفوائض الإنتاج الزراعية، التي تتسبب في خسائر للفلاح بدرجة أولى والاقتصاد الوطني بدرجة ثانية.
6. تشجيع وحماية الإنتاج الوطني الذي يعتبر صمام الأمان في زمن الأزمات .

المراجع

المراجع

الكتب:

1. دانييل أرنولد، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان 1992
2. وزارة إعادة الهيكلة الصناعية و المساهمة، **تصحيح الاقتصاد الوطني و سياسة إعادة الهيكلة الصناعية**، ديسمبر 1994
3. حميد حميدي، **الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية**،مركز، الدراسات الوحدة العربية،1999
4. مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008
5. مجذاب بدر عناد، **المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق**، مطابع ايتار ايطاليا، 1998
6. مديحة حسن السيد الدغيري، **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها**، دار الجيل بيروت، الطبعة الاولى، 1998
7. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009
8. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006
9. عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة، بيروت، 1974

المذكرات:

1. العمري علي، **دراسة تاثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008
2. بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

3. بلقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2014-2015
4. بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية**، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج ، مذكرة ماجستير، جامعة وهران **2**، **2015-2016**
5. بن عزوز محمد، **الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها**، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001
6. بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"**،مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2009 -2010
7. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ما جستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013
8. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011
9. زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2017-2018
10. حاج قويدر عبد الهادي، **الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير جامعة وهران، 2011-2012
11. طيوبي أمينة، **تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004
12. مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005
13. نبيلة عرقوب، **محاولة تقدير معادلة في الاقتصاد الكلي على المستوى الكلي دراسة نظرية وقياسية 1970-2008**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2011-2012
14. سهيلة زناد، **استراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري**، مذكرة ماجستير، ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011

15. عبد الله الوناس، **الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005
16. عقيلة دبيحي، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009
17. قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009
18. غرادين عبد الواحد، **خوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة دكتوراء، جامعة وهران، 2012-2013

المجلات:

1. أسامة صاحب منعم، **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1930-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية المجلد4،العدد3.
2. زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية- عدد 06/ جوان 2017
3. حسين عبد الله، **الحوار بين منتجي البترول و مستهلكيه النفط و التعاون العربي**، المجلد 22، العدد 75، 1996
4. حاكمي بوحفص، **مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة العلوم الإنسانية بسكرة، السنة الرابعة، العدد 32، يناير 2007
5. طاهر موسى الجنابي، **ملاحظات حول آثار وتذبذب أسعار البترول على الاقتصاد العربي**، النفط و التعاون العربي، المجلد 14 العدد51، 1988
6. محمد حابيلي، الاقتصاد الجزائري، **تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي**، إصدار مركز المشروعات الدولية ، القاهرة مصر، العدد 20 أبريل، 2008
7. خميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013

8. عيسى بن ناصر، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7، ديسمبر2002

التقارير:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير الظرف الإقتصادي والإجتماعي،للسداسي الثاني من سنة2001** ، الدورة العامة 20

المقالات:

1. العايب ياسين، **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، رهانات الاقتصاد الجزائري**، المؤتمر الوطني، في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 أكتوبر 2017
2. بلقاسم زياري، هواري بلحسن، **اثر المدخل المؤسساتي (الحكم الراشد) على حوكمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية**، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ديسمبر 2006
3. مريم شطيبي محمود، **التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري**، ندوة أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الامير عبد القادر قسنطينة، 2015
4. عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل
5. قميتي عفاف وشكة عبد الله، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح**، رهانات الاقتصاد الجزائري المؤتمر الوطني،في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 أكتوبر 2017
6. راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015
7. خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015

ملخص

يعتبر قطاع النفط محرك الاقتصاد الوطني وعائداته وقود هذا المحرك، حيث اعتمد ومازال يعتمد علي عائدات النفط في تمويل الاقتصاد ودفع عجلة التنمية المحلية، إلا أن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل جعل الاقتصاد الوطني هشا عرضة للهزات.

أزمة **1986** كانت أولى وأشد الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري، ولم يتمكن الاقتصاد الجزائري من التعافي من أثارها إلا بعد أن عاودت أسعار النفط الارتفاع بعد سنة **2000**.والتي كانت درسا عمليا حول ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني و تخفيف الاعتماد على النفط

الإصلاحات المتبناة عقب أزمة **1986** لم تكن بالفعالية المرجوة، هذا ما تجلى بوضوح من خلال مؤشرات الاقتصاد الجزائري بعد صدمة اسعر النفط لسنة **2014**، الصدمة التي أعادت إلى الأذهان شبح أزمة **1986**.

Summary

The oil sector is the engine of the national economy and its revenues are the fuel of this engine. It is being still depending on oil revenues to finance the economy and local development, but relying on oil as the main source of income made national economy vulnerable to shocks.

The crisis of 1986 was the first and most severe crisis in the Algerian economy, Algerian economy was able to recover from its effects only after the rising of oil prices after 2000. This was a practical lesson about the necessity of diversifying sources of income in the national economy and reducing dependence on oil

Reforms taken after the 1986 crisis were not effective. this was clearly seen through indicators Algeria's economic indicators after the oil price shock of 2014, the shock that brought back the specter of the 1986 crisis.